

سوسيولوجيا الاحتجاج الحضري بالمغرب □ دراسة ميدانية لحركة المعطلين

إيمان الرامي
باحثة في علم الاجتماع من المغرب

Urban protest movements in Morocco
Field study of the unemployed

تاريخ الارسال: 2018-11-25 تاريخ القبول: 2019-05-19 تاريخ النشر: 2019-06-30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة اعتمادا على بحث ميداني في موضوع الحركات الاحتجاجية للمعطلين ، بالمغرب، إلى تقديم فهم سوسيولوجي ، للعوامل الذاتية والموضوعية الموجبة لاحتجاج الفئات التي تعيش في وضعية بطالة والتي تعتبر واحدة من بين أهم الإشكاليات المطروحة في المرحلة الراهنة، وفي سعينا لتحقيق الأهداف وتقصي الارتباطات التي تطرحها الواقعة، تم الاعتماد على مقارنة منهجية زاوجت بين الكمي والكيفي في محاولة لاختبار أجدى المسالك نحو الموضوعة العلمية للظاهرة المدروسة، وذلك من خلال تجربة الفاعلين أنفسهم باعتبارهم ذوات فاعلة تعمل على تشكيل آليات للمقاومة على مستوى الفعل والممارسة، والمطالبة بالحق في "العيش الكريم" حيث تتداخل الاختلالات البنيوية- الهيكلية مع التجربة الذاتية لتفرز تمثلات تبحث عن التغيير من مداخل الاحتجاج . كما تحاول الدراسة إبراز الممارسة الاحتجاجية للفئات المعطلة ، باعتبارها دليلا على تعاظم الخيبة والشعور باليأس والاستيلا ب. وقد كشفت الدراسة وهي بصدد البحث في خصائص الحركة الاحتجاجية لحملة الشواهد الجامعية العليا عن حقائق تظهرها كتنتاج لمجموعة من العوامل، نذكر منها أساسا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الكلمات المفتاحية :

دولة الرعاية ، الدولة الاجتماعية ، الحركة الاحتجاجية ، الاقصاء ، العجز ، الخصائص البطالة - سوسيولوجيا التنمية.

مقدمة عامة:

شهد المغرب تناميا ملحوظا لأشكال وصيغ الاحتجاج بالمغرب في السنوات الأخيرة، ففي أكثر من مناسبة لاحت الحركات الاحتجاجية وهي تمارس فعلها التنديدي كرد فعل على ضغوطات سياسية واجتماعية واقتصادية، وانتكاسات حقوقية من طرف الدولة أو غيرها.

وحتى نكون أكثر تدقيقا، فقبل أزيد من نصف قرن، وبالضبط بتاريخ ثاني ماي من عام 1956، أعلن المغرب عن استقلاله الرسمي، لتنبج معه آمال الجماهير العريضة، كما النخبة السياسية على العيش في وطن مستقل يحظى فيه الكل بحياة وخدمات وولوجيات أفضل وبهامش حرية أوسع، بعد فك خناق الحصار والخروج من رحم حقبة من الانهيارات، لاسيما بعدما فتح الاحتلال أمام عموم المغاربة إمكانية نمط العيش الأوروبي العصري الذي لم يكن لهم به سابق عهد. لذلك ما كان مستغربا حجم التطلعات التي علقت على مغرب حديث الاستقلال. فصحيح أن الحماية كانت منطلقا لسياسة استعمارية أورثت المغرب مشاكل عدة، غير أنها- في المقابل- مهدت لترسنة حقيقية من الوسائل التنظيمية والبنيات التحتية، فضلا على أنها غيرت إلى حد بعيد سلوكيات علاقة الفرد بالدولة، وهي علاقة ترهص لإنتاج توازنات داخلية جديدة، وبناء إصطفافات سياسية واجتماعية قابلة لترشيد الصراعات المحلية، والأهم من ذلك أنها مركبة على مصالح تقطع مع الأسس الاجتماعية: السياسية والطبقية - الفئوية.

وفي طي مناخ الشكاف هذا وعبر أطواره، لم يكن بوسع واقع الانتقال من الحماية إلى الاستقلال أن يمر بسلسلة، خاصة بعدما تبين أنه لم يقطع مع العهد السابق على نحو نهائي، وهو ما سجل مع استمرار الأطر الأجنبية على رأس القطاعات الحيوية، بينما ظل الاقتصاد المغربي يتخبط في تبعيته لنظيره الفرنسي، فكان ذلك منطلقا لسلسلة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تزايد تأثير هذه الأوضاع مع عجز النخبة التي علقت عليها الكثير من الآمال لتجنب الأزمة، غير أنها كانت تسعى إلى الاستفادة من "جو الفوضى" الذي ساد بعد الاستقلال، حيث اندفعت لكسب الثروة «... بحماس الأطفال عندما يوجدون أمام لعبة جديدة...»¹ «وقبل وفاته قال عبد الله إبراهيم الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة سنة 1959 في استجواب له نشر بإحدى الجرائد الأسبوعية المغربية «... ما حدث إبان الاستقلال لم يكن سليما أو واضحا، بل وكأنا كنا نتسابق لتحقيق أرباح شخصية»² كانت الاندفاعية قوية، ونشأ في امتدادها سيل هائل من ظواهر الاضطرابات والاحتقان.

¹ جون واتر بوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الطبعة الأولى، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2004، ص. 185.

² عبد الله إبراهيم، "هناك حقائق كثيرة بالمغرب لم يكشف عنها النقاب، ولست وحدي مسؤولا عنها"، استجوبته هند عروب، الصحيفة، عدد رقم 30، 15 شتنبر 2001، ص. 20.

اتسع هذا المدى والأفق على نحو أكبر مع مطلع الستينيات، كان أوله مع انتفاضة 23 مارس 1965³، التي أعقبت مرسوم وزير التربية الوطنية يوسف بلعباس القاضي بجرمان فئة عريضة من أبناء الشعب المغربي من التمدرس، وبعدها في 1981⁴، 1984⁵، 1990⁶، والتي كلفت المغرب

³ لأول مرة منذ الاستقلال، شهد المغرب انفجار اجتماعي حضري انطلق أولا من الدار البيضاء على إثر مذكرة أصدرتها وزارة التربية والتعليم بتاريخ 19 فبراير 1965، تقضي بعدم تسجيل التلاميذ الذين تجاوزت أعمارهم 17 سنة في السنة أولى بكالوريا، لتصل فيما بعد شرارتها إلى العديد من المدن كالرباط، مراكش، فاس، مكناس . فخرج التلاميذ للاحتجاج بدءا من 22 مارس 1965 والتحق بهم المعطلون والعمال، لاسيما وأن 18 فبراير عرف تسريحات جماعية للعمال في عدد من القطاعات (التجارة، الصناعة...)، وفي يوم 23 مارس 1965 عرفت الانتفاضة مواجهات عنيفة بين الدولة والمحتجين . وكانت الحصيلة عددا مهما من القتلى والجرحى والمعتقلين، بينما لم تتحدث السلطات سوى عن 7 قتلى³، وصحيح أن المغرب عرف قبل هذا التاريخ بعض الحركات الاحتجاجية العنيفة مثلا كتمرد عدي وببيهي، في السنوات الأولى من الاستقلال، وأحداث الريف عام 1958 ولكنها في الغالب ظلت مقتصرة على البوادي.

راجع: مصطفى بوعزيز، **هنا وهناك: جدل الالتزام والموضوعية**، منشورات منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، مطبوعات القدس، الطبعة الأولى، 1997، ص. 106-107.

واتر بوري جون، مرجع سابق، ص. 422.

⁴ هي الأخرى انطلقت من الدار البيضاء، على إثر قرار الحكومة القاضي بالزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية،⁴ إذ دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب عام يوم 20 يونيو 1981، فانطلقت المظاهرات بكل من الدار البيضاء والرباط لتقابل بعنف شديد من طرف أجهزة الأمن . وهي أول مرة تتجاوز فيها النقابات مطالبها المعتادة حول تحسين شروط العمل واحترام الحريات النقابية لتطرح مطلبها حساسا ذو صبغة سياسية، مفاده الإلغاء الكلي والفوري لكل الزيادات التي عرفت المواد الاستهلاكية الأساسية . وكغيرها من انتفاضات هذه المرحلة كانت الحصيلة كارثية العديد من القتلى والجرحى والمعتقلين وخسائر جسيمة في الممتلكات العمومية والخاصة.

لقد عبرت هذه اللحظة الاحتجاجية عن عمق الأزمة البنيوية والاختلالات التنموية التي طبعها المغرب خلال هذه الفترة، وقد بدت الدار البيضاء كتجسيد مصغر للمجتمع المغربي

بكامله، ففيه من جهة، تتمركز أغلب الأنشطة الصناعية والبنيات التحتية والإيداعات البنكية، ومن جهة أخرى مجال للمفارقات الصارخة، حيث يظهر بجلاء ثقل كتلة الشباب العاطل والهجرة القروية والتضخم السكاني البالغ تعدادا سكانيا 2,263,470 نسمة حسب إحصائيات 1982 أي بما معدله 12% من مجموع سكان المغرب و 26% من مجموع السكان الحضريين، وهو ما يكشف مقدار الفجوة الفاصلة بين الحاجيات الاجتماعية للمواطنين والسياسات التنموية للدولة.

راجع: Abderrahmane Rachik, **Ville et pouvoirs au Maroc**, Edition Afrique- Orient, Casa , 1995 , P 95-96

⁵ بعد مرور أقل من أربع سنوات على اندلاع حركة 20 يونيو 1981، سيعرف المغرب من جديد هزة اجتماعية خلفت هي الأخرى، جرحى وقتلى واعتقالات، وبخاصة في صفوف التلاميذ والطلبة وحركة إلى الأمام مرة أخرى، واتخذت في أعقاب ذلك جملة من الإجراءات القضائية بالحد من اتساع المد الحركي الإسلامي، لاسيما وأن الحركة تزامنت مع انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الرابع بالدار البيضاء، فضلا على أن ثقل وزن الحركات الإسلامية كان أقوى من حجم الحركة الإسلامية اللينينية. وبالتالي فقد ركزت السلطات العمومية اهتمامها على الحقل الديني وتمثل ذلك أساسا في مراقبة المساجد، وعدم السماح لعموم المسلمين بالدخول إليها خارج أوقات الصلاة، إضافة إلى تقنين وضعية الخطباء والفقهاء وأئمة المساجد، وتكوينات رجال الدين . وعلى خلفية ذلك تم تعيين خمسين عالم برتبة قائد ممتاز في فبراير 1984، وبالمقابل تم توقيف ستة وعشرين مؤذنا خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 و 1991 إذن انتفض المغاربة، احتجاجا على غلاء المعيشة وتردي الأوضاع السياسية و السوسيو اقتصادية بالبلاد، وقد مست هذه الاحتجاجات خمسون جماعة محلية تقريبا على امتداد شهر يناير . في دجنبر 1983 اندلعت الأحداث في البداية كاحتجاج تلاميذي بمراكش قبل أن تشمل مدن أخرى كالرباط وأغادير وفاس ومكناس، ضدا على مشروع قرار حكومي يهم زيادة خمسين درهم في رسوم التسجيل بمستوى البكالوريا ومائة درهم بالكلية، وقد أصدر في أعقاب ذلك تكذيب وزاري بهذا الشأن، غير أن هذا لم يمنع من خروج عدد لا بأس به من الحركات الاحتجاجية والتي تزعمها التلاميذ، وأدت إلى حدوث مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن، لتتطلق موجة من الاعتقالات في كل من بني ملال - خريبكة - أغادير - القصر الكبير - فاس- الرباط، إضافة إلى مراكش التي استفاقت على وقع إضراب عام يوم 3 يناير 1984.

وبتاريخ 5 يناير 1984، اندلعت من جديد العديد من الإضرابات والمظاهرات بعدة أحياء شعبية والتي عرفت هذه المرة مشاركة فئات اجتماعية مختلفة، وفي يوم 11 يناير انتهت الاحتجاجات بمراكش، لتنتقل إلى الشمال، وبالضبط للحسيمة والناصور وتطوان، وهكذا اندلعت اضطرابات خطيرة تخللتها أعمال نهب للمرافق العمومية والمحلات التجارية وإحراق السيارات.

وقد خلف تدخل قوات الأمن عدة ضحايا، كما تمت اعتقالات عديدة وظلت هذه المدن محاصرة لعدة أيام من طرف القوى الأمنية، ولم تهدأ الأوضاع إلا يوم 23 يناير وهو ما جعل النقابات والأحزاب السياسية تبرأ ذمتها من هذه الحركة⁵، خاصة وأن الحسن الثاني خرج في خطاب رسمي يوم 22 يناير 1984، أشار فيه لصناع هذه الانتفاضة المتوزعين بتفاوت بين الشيوعيين والإسلاميين، وهو نفس الخطاب الذي نعت فيه أهل الشمال " بالأوباش" لقد دشنت حركة يناير 1984 مرحلة جديدة في تاريخ الحركات الاحتجاجية بالمغرب بتأكيدھا على وجود قوة رفض جديدة، لها شعارات وطرق تنظيم خاصة.

يمكن الرجوع بهذا الصدد: عزيز خمليش، **الانتفاضات الحضرية بالمغرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981**، الجزء الأول، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005. مجلة نيشان، السنة الثانية، العدد 106، بتاريخ 16-22، يونيو 2007، ص. 28.

⁶ كانت الانطلاقة من فاس، ارتباطا بالإضراب العام الذي دعت إليه المركزيتين النقابيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بتنسيق مع النقابة الوطنية للتعليم العالي والنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين. على خلفية ذلك خرج الطلبة والعمال والمعتطلون للاحتجاج بمختلف مناطق فاس وهو ما أدى إلى محاصرة المدينة والتصدي للمتظاهرين بالرصاص الحي. نفس الاحتجاجات ستمثل طنجة والبيضاء ومراكش والرباط، احتجاجا على التهميش والإقصاء، والمطالبة بالتنزيل الفوري للعدالة الاجتماعية محملين الدولة مسؤولية ذلك، وهو ما عبروا عنه بإضرام النار وتدمير المنشآت الاقتصادية والابناك ومراكز الشرطة وحرق السيارات والحافلات. وكانت مسألة إدماج الشباب وتشغيلهم في واجهة المطالب المرفوعة، وهو ما سيدفع بالحسن الثاني إلى الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل في أعقاب هذه الحركة ووضع مسألة التشغيل في قلب جدول سياساته.

خسائر مادية وبشرية كبيرة. ولم يتوقف مسار الاحتجاجات في بعديها الحضري والقروي عند هذا الحد، بل امتد إلى العديد من المجالات [□]، وهذا لا يعني أن جميعها قد اصطبغت بنفس اللون. إن الهدف من الإشارة إلى هذه الأحداث هو التأكيد على أن الاحتجاجات التي يعرفها المغرب اليوم، والتي برز من خلالها دور الحركات الاجتماعية

Mounia Bennani Chraïbi, *Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc*, Editions le Fennec, 1995, p.284. انظر:

⁷احتجاجات 25 يونيو 1993 لساكنة ببوزنيقة وابن أحمد وتيفلت، عشية الإعلان عن الانتخابات التشريعية.

14 يوليوز 1996، احتجاج ساكنة الأحياء العشوائية بالهراويين بمدينة الدار البيضاء، عقب هدم السلطات المعنية لمساكنهم، في نفس السنة كان هناك احتجاج آخر وهذه المرة بتاريخ 18 دجنبر والذي خص ساكنة شيشاوة احتجاجا على مشروع التهينة الجديد للمدينة.

13 يونيو 1997، احتجاج سكان سيدي بطاش على المناخ الموبوء الذي رافق تدبير الانتخابات الجماعية. في نفس السنة وبتاريخ 13 نونبر احتجاج سكان جرادة في تضامن مع عمال المناجم الذين خاضوا إضرابا مفتوحا لعدم صرف أجورهم.

احتجاج ساكنة أزيلال وبالضبط التابعين لمنطقة آيت بلال، والذين نظموا مسيرة إلى مراكز لعرض مشاكلهم مباشرة أمام الملك، وقد عرفت مشاركة واسعة قدرت بأزيد من ألف متظاهر وقد تم التعامل معها بعنف من الجهات الرسمية.

13 نونبر 1999، احتجاج ساكنة العيون التي انطلقت بمطالب اجتماعية محضة أهمها تمكين الطلبة من النقل والشغل، لكن تغيرت المطالب فيما بعد نتيجة العنف الذي قوبلت به هذه المسيرة السلمية ليصبح المطلب هو الانفصال وتقرير المصير.

السنوات الأولى من الألفية عرفت هي الأخرى احتجاجات، نجمها في : احتجاج إقليم الخميسات في فبراير 2000، احتجاج ساكنة سيدي الطيبي بالطريق الرئيسية الرابطة بين الرباط والقنيطرة بتاريخ 9 أبريل، الاحتجاج الذي أعقب زلزال الحسيمة سنة 2003 ستتشكل حركة منظمة في أبريل 2005 بتماسينت.

ليس بالظاهرة الجديدة. هذا المعطى يجعل من الحركات الاحتجاجية ظواهر سوسيولوجية شبه عادية أو مألوفة، والتي تمس في العديد من جوانبها ما هو اجتماعي: مثل ارتفاع الفوارق الطبقية، البطالة، الفقر، السكن غير اللائق ... الخ، والاقتصادي مثل: الاعتراض على الخصوصية، والثقافي: كالمسألة الأمازيغية، والحقوقية: كتحسين وضعية المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر الحركات الاحتجاجية على وجود اختلالات داخل المجتمع، وتفصح عن مكامن التوتر خاصة على مستوى العلاقة بين هذا الأخير والدولة، الشيء الذي يجعل من البحث فيها، يتجاوز حدود الظاهرة ليقف على مختلف الأبعاد المرتبطة بها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. فمن خلال ما يقع تحتها من حقائق ومعطيات يمكن فهم الإطار الإيديولوجي للدولة وتقييمه، ثم المعرفة بواقع وجود مشاريع إيديولوجية بديلة تقدمها النخب ومختلف القوى الاجتماعية المعارضة، التي ترفض الأوضاع القائمة وتسعى للإطاحة بها⁸.

وعموما، فلطالما شكلت الحركات الاجتماعية مبحثا سوسيولوجيا لعلماء الاجتماع في المغرب، إلا أن جل الابحاث والدراسات التي تعرضت للموضوع اقتصرت في تحليلاتها على إيلاء الأهمية لأسباب ومخرجات هذه الاحداث الاحتجاجية، مثل است شراء الفقر، و غياب المرافق الصحية أو البنيات التعليمية أو فرص التشغيل أو ندرة الموارد الطبيعية (الماء) أو غلاء المعيشة أو انتفاء بعض الخدمات الاجتماعية... الخ، من دون ان تحاول الوقوف على الفاعلين فيها باعتبارهم ذوات تعيش نوعا من الاغتراب الدائم

⁸ يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1992، ص. 22-23.

مما يخلق انطبعا لديهم بأنه عالة على المجتمع ، وهو ما يترجم من خلال ممارساتهم الاحتجاجية التي يسعون من خلالها إلى البحث عن التغيير من مداخل الاحتجاج، كما يترجم من خلال خطاباتهم و ثمثلاتهم ⁹ التي تجمع على أنهم لا يوجدون كمعطى أساسي في حسابات واضعي السياسات العمومية الرسمية ، وما من شك أن تخلف مدبري الشأن العام عن توفير الحلول يزيد من تأزيم وضعهم، ويخلق آليات التذمر وعدم الاستقرار. وبالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، ارتأينا تسليط الضوء على احتجاجات المعطلين من خلال دراسة العوامل المساهمة في بروز حركتهم ، وذلك من خلال تجربة الفاعلين انفسهم كذوات تبذل آليات للمقاومة ضد الهيمنة والبحث التالي محاولة لتقديم تحليل موضوعي لحركة المعطلين، كما أنه مطمح لتوسيع دوائر الانشغال السوسيولوجي حول المتن الاحتجاجي بالمغرب الذي يعتبر من أهم الإشكالات المطروحة في الوقت الراهن.

المدخل المنهجي للدراسة :

في هذا السياق ، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تجربة الاحتجاج بالمغرب ، بوصفها تجربة اجتماعية من خلال مواكبة احتجاجات أكثر الفئات حيوية وتأثيرا في الحياة الاجتماعية والسياسية بالمغرب التي تتميز أساسا بالجمع بين الصفة العمرية (الشباب) وبين الصفة الوظيفية (المعطلين)، وذلك عبر الدخول، كما يقول السوسيولوجي الفرنسي الان تورين، إلى صلب الضغوطات والتوترات النفسية والاجتماعية الممارسة على الافراد المعطلين،

⁹ Michel de Certeau, L'invention du quotidien , collection Folio, Essais, nouv, ed, (Paris. Gallimard .1990).

والتي تدفعهم للتكتل وتنظيم صفوفهم في العديد من الحركات الاحتجاجية المطالبة بحل ملف التشغيل. وتحديدًا من خلال الاستناد إلى العلاقة التفاعلية القائمة بين الفعل الاحتجاجي للفرد المعطل ووسطه الاجتماعي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. اعتمادًا على تصورات الشباب الذين أجرينا معهم المقابلات. ووفقًا لذلك نكون أمام منهجية تروم - أساسًا - دراسة العوامل المباشرة التي تدفع بالمعطلين إلى التكتل في حركات احتجاجية بحثًا عن المصلحة المشتركة التي تجمعهم في ارتباط مع ما يعتبرونه حقهم المشروع¹⁰ والمتمثل في التوظيف المباشر بالوظيفة العمومية. من هذا المنطلق النظري والمنهجي، سنحاول إبراز الممارسة الاحتجاجية للشباب المعطل، كممارسة محكومة بالاستيلاء والشعور بالتهميش والمعاناة، والتي تأتي كشكل من أشكال تأكيد الوجود وإثارة الانتباه إليهم، مادام الاحتجاج هو ملجؤهم الوحيد للتذكير بضرورة التعامل مع كل أفراد المجتمع، وتلبية حاجيات جميع أعضائه. □□

المجال المكاني للدراسة :

وقد تمت الدراسة في شارع محمد الخامس، يقع هذا الأخير بوسط العاصمة الإدارية الرباط، ويرجع تاريخ إحداثه إلى الفترة الاستعمارية التي شهدت ميلاد المدينة الجديدة، والتي تختلف عن الشكل المعماري المحلي المحصن بالأسوار المتينة والذي يعرف بالمدينة القديمة □□ . وقد تم تشييده من طرف

¹⁰ Rachik Abderrahmane, *Ville et pouvoirs au Maroc*, op.Cit., Casa , 1995. p .144.

¹¹ أخذت هذا الاسم من طرف المسلمين الذين طردوا من إسبانيا خلال الفترة الممتدة ما بين

المارشال ليوطي الذي اتخذ منه مكانا لإقامته، وهو مكان يفرض التفتيش على كل من اختار المرور منه. ويمتد شارع محمد الخامس رأسا من باب لوبيرة محج لعلو، وينتهي عند مقر سفارة فرنسا السابق. وهناك مجموعة من الأزقة اليوم التي تحمل اسم هذا الشارع، ونذكر حصرا ساحة ليوطي، شارع تواركة، شارع دار المخزن، باب الحديد، زنقة الجزاء، باب التبن. ويعد هذا الشارع من أهم شوارع مدينة الرباط بحكم احتضانه لمقر البرلمان □□ وبنك المغرب والبريد المركزي، إلى جانب عدد مهم من المؤسسات العمومية والخاصة. و يتموقع على مسافة تقدر بأربع كيلومترات تمتد من باب زعير، مروراً بساحة مسجد السنة وساحة مليلية ثم ساحة البريد ومدخل السوق، □□ إلى باب الجزاء من شارع لعلو. وهو المجال الذي يمثل المقر الرئيسي لكثير من الحركات الاحتجاجية أبرزها حركة المعطلين الحاملين للشواهد العليا بمختلف تنظيماتها، والتي يشكل مطلبها الأساسي الإدماج المباشر في الوظيفة العمومية وكثيرا ما تقابل هذه الاحتجاجات بالتدخل العنيف للأجهزة الأمنية في حق المحتجين.

الشق الميداني وتقنيات البحث المعتمدة:

¹² لقد كان مبنى البرلمان خلال الفترة الاستعمارية قصرا للعدالة، وقد امتدت فترة بنائه من العام 1926 - إلى غاية 1932.

أنظر:

Jean Pierre Malka, rabat; hier et aujourd'hui, préface Abdelaziz ben Abdellah, Edition Marssam, Rabat, 2002. P. 16.

¹³ مصطفى بوشعراء، علاقة المخزن بأحوال سلا، قبيلة بني حسن 1860-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة دراسات وبحوث، رقم 19، الرباط، الطبعة الأولى، 1996، ص. 19.

حتمت الدراسة الميدانية اعتماد الازدواج المنهجي بتوظيف المنهج الكمي من خلال تقنية الاستمارة، وعينة محددة من المستجوبين، كما تم الاعتماد في نفس الوقت على المنهج الكيفي عبر تقنيتي الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المعمقة غير الموجهة. ويمكن إرجاع الاعتماد على هذا المنهج إلى طبيعة الموضوع، والذي يستلزم وصف ظاهرة الحركات الاحتجاجية للأطر العليا المعطلة ورصد أسباب تشكلها كميًا وكيفيًا من أجل فهم العوامل المساهمة في بروزها. وقياسًا لطرق اجرائية دقيقة تلائم الظاهرة موضوع الدراسة، كان اتصالنا بمجتمع البحث مباشرة ضمن علاقة تفاعلية مع الباحثين، عبر المقابلة المعمقة غير الموجهة كما سبقت الإشارة، حيث وقع الاختيار على عينة من أعضاء حركة المعطلين المنخرطين بمختلف المجموعات □□ كعينة قصدية والذين تحصلوا على مناصب عمل بالوظيفة العمومية ولازالوا يحتجون مع المعطلين. وقد حدد عددهم في 04 أفراد موزعين بين الجنسين بالتساوي، وكانت كل مقابلة تستغرق ما بين عشرين وأربعين دقيقة من الوقت، مع بعض الاستثناءات القليلة. وقد أملت علينا الحاجة المنهجية تبني نموذج تحليل المحتوى لتفسير حاصل المقابلات، والذي يعرف بكونه منهج يتيح بصفة عامة: « تحليل سلوك الأفراد والشخصيات، ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها »¹⁵ كأحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى

¹⁴ ظهرت حركة المعطلين في بداية التسعينيات ، وفي سنة 2008-2009 وصلت إلى حركة كبرى تسمى بالمجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة تضم أربع مجموعات فرعية وهي: النصر - الحوار - المبادرة - الاستحقاق.

¹⁵ لؤي عبد الفتاح ، زين العابدين حمزاوي ، أساسيات في تقنيات ومناهج البحث، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، السنة الجامعية 2010-2011، مطبوع جامعي، ص 27-28.

الوصف الموضوعي، الكيفي، المنظم، الظاهر من المقابلة □□. كما سمحت لنا الملاحظة بالمشاركة من خلال الخروج مع المعطلين في تظاهراتهم بمعينة ذلك الوعي الشمولي بالتغيير الذي سكن ذهنية الشباب العاطل منذ سنوات لا بأس بها، من خلال الاحتجاج الذي اتخذ أشكالا متباينة وأعطيت له تأويلات اختلفت حسب السياق. وفي ظل هذه الملاحظة عملنا على رصد حركات المحتجين و شعاراتهم، فضلا عن تدخلات القوات الأمنية في حقهم دون أن نغفل ردود فعل المارة تجاههم. و ذلك لأجل دعم شبكة الملاحظة باستخدام عدد مهم من المتغيرات والجمع بين أنواع مختلفة منها. نطل من خلالها على ما يتفاعل في النسق المغربي من صراعات و تنافسات، وما يتأسس فيه من آليات بناء وتجذير، وهو ما سيسعفنا من دون شك في النهاية على مقارنة الحركات الاحتجاجية للمعطلين، وإنجاز قراءة واعية لسؤال الاحتجاج في مجال في قلب التحولات. حتى يتسنى لنا تحليل الظاهرة في عمقها وتبسيط الضوء على تجلياتها المباشرة كما على طابعها التاريخي، دون الانسياق في فهم ظاهر ما يجري آخذين في الاعتبار أبعاده المركبة وأثاره القريبة والبعيدة.

ولولوج العالم الاجتماعي للشباب المعطل، وتجميع أكثر ما يمكن من مادة بحثية تمكننا من قراءة وفهم حال الشباب في وضعية بطالة تم إعداد وثيقة الاستمارة والتي وزعت 100 منها وقد تضمنت 33 سؤال متوزعة بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة. و قد تكونت هذه الأخيرة من أربعة محاور أساسية، بحيث خصصنا المحور الأول لجمع معطيات عامة حول أفراد العينة المبحوثة، ونعني بالمعطيات العامة أسئلة حول السن والمستوى التعليمي

¹⁶ عبد الباسط، محمد، أصول البحث الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، 1998.

والحالة الاجتماعية. فيما خصص المحور الثاني لجمع معطيات تهم العوامل الاجتماعية المساهمة في بروز الحركات الاحتجاجية للمعطلين بمجتمع الدراسة، وتناول هذا المحور مختلف المؤشرات الاجتماعية. في حين تم التركيز في المحور الثالث على المعطيات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية المسؤولة عن بروز احتجاجات فئة المعطلين، أما المحور الرابع فقد همّ مختلف المؤشرات الثقافية للدراسة.

و قد كان واردا منذ البداية أن هناك صعوبات تنتظر مشروع البحث، وأنه سيكون من الصعب إقناع المبحوثين المحتملين بأهميته. ففي بداية الرصد الأولى لمجتمع الدراسة تمت ملاحظة صنفين من ردود الفعل. أولا: وجود بعض المتعاطفين مع الموضوع، ومنهم شباب منخرطين في العمل السياسي والحقوقى، إلى جانب بعض الأصدقاء والمعارف. ثانيا: موقف الرافضين لكل أشكال التعامل مع الباحثة، على اعتبار أن ذلك في اعتقادهم مجرد مضیعة للوقت، وبالرغم من محاولات توضیح طبيعة البحث وأهميته والغاية منه، ظلت مواقف بعض الأشخاص ثابتة.

العينة المبحوثة:

لقد حتمت الدراسة الميدانية كما سبقت الإشارة اعتماد عينة قصدية والتي حدد عدد أفرادها في أربعة أشخاص، إلى جانب اللجوء إلى عينة أخرى تم تحديدها بطريقة غير مقصودة اعتمادا على تقنية كرة الثلج للأعضاء المنخرطين بالمجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة بمدينة الرباط. ويرجع اعتماد هذه التقنية في اختيار العينة إلى طبيعة هذه الأخيرة ومجتمع

الدراسة فكلاهما غير واضح المعالم، فكل عضو كان يدلنا على عضو آخر سواء في مجموعته أو في مجموعة أخرى.

ونظرا لشساعة مجتمع البحث وصعوبة القيام بتغطية شاملة له، تم الاكتفاء بعينة مكونة من 100 شخص، موزعين حسب الجنس إلى 56 ذكرا و 44 أنثى.

يبدو واضحا أن للنساء نسبة مهمة من المحتجين ضمن عينة الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره بالوضع الذي أصبحت عليه المرأة في المجتمع المغربي اليوم، حيث أصبح ولوجها لسوق الشغل شيئا مألوفا وبالتالي احتجاجها من أجل حقها في ذلك، عكس ما كان عليه الوضع في بداية الستينات إذ أن الاندماج في عالم الشغل لم يكن معهودا بالنسبة للنساء، كما هو عليه الأمر حاليا، كما أن فرص التعلم لم تكن متكافئة بالنسبة للجنسين، ونفس الشيء يمكن أن نسقطه على الانخراط والمشاركة في أنشطة بعض مؤسسات المجتمع مثل الأحزاب، والجمعيات، والنقابات، الخ ... حيث كان يتم تهيئ المرأة للقيام بالواجبات المنزلية باعتبار البيت هو مكانها الطبيعي، وبالتالي على المرأة القبول بوضعها كأنتى في خدمة الرجل، ومنه إدراكها أن الشارع هو فضاء يدخل في ممتلكات هذا الأخير، وهذه النظرة الاختزالية كثيرا ما حكمت الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها المرأة داخل المجتمع.

وفيما يتعلق بمتغير السن، تؤكد نتائج الدراسة أن حركة المعطلين هي من صنع فئات الشباب، أساسا، وذلك وفقا للمعطين البيولوجي (المرتبط بالسن) والوظيفي (المتعلق بالشغل) بالدرجة الأولى، ف 49 ■ من المبحوثين ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 26-29، و 20 ■ منهم صرحوا بأن أعمارهم تتراوح ما بين 30 و 33 سنة، فيما تصل نسبة من تتراوح أعمارهم بين

34-37 إلى 10■، في حين لا تتجاوز نسبة البالغين من العمر 37 سنة فما فوق 07■ من أفراد العينة. ويمكن تفسير ذلك بكون مشكلة البطالة تمس فئات الشباب أولا، وقد أشار الباحث مصطفى بوعزيز إلى أن الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب منذ انتفاضة الدباغين بفاس تشترك في عدة خصائص، يميز منها الدور الرئيسي للشباب فيها ويقول في هذا الصدد: «إن الشباب هو المحرك الأساسي للاحتجاجات: وجدناه في انتفاضة الدباغين بفاس، وفي باقي الاحتجاجات التي عرفها المغرب □□»، فاعتبارا لارتفاع نسبة الشباب داخل المجتمع، «من البديهي أن يكون داخل هذا الاحتجاج، ذلك أن وجوده يمكن أن يعبر عن انحصار في الأفق بالنسبة للمجتمع ككل □□».

وإذا رجعنا، مثلا، إلى أحداث 20 يونيو 1981، سنلاحظ الدور البارز للشباب في تلك الاحتجاجات وحضوره القوي في عدد من المدن المنتفضة وأولها الدار البيضاء، وقد جاءت تلك الاضطرابات لتؤكد على ضرورة وضع القضايا ذات البعد الاجتماعي في قلب الانشغالات السياسية ولتعبّر عن تناقضات البنية الاجتماعية في سياقات صراعية جديدة أطلقتها دولة الاستقلال، ونفس الشيء بالنسبة لأحداث 14 دجنبر 1990 التي ارتبطت بالأساس بمسألة التشغيل الذي جعل الدولة تركز مجهوداتها حول القضية الاجتماعية، وهو ما يلاحظ من خلال تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل في بداية 1991 وجعل التشغيل من الأولويات، والتي اتضح فيها

¹⁷ مصطفى بوعزيز، لماذا يتخذ الاحتجاج صورة الشباب؟، جريدة الأحداث المغربية، العدد

27، السبت / الأحد، 12/11 شتنبر 1999، ص. 4-5.

¹⁸ نفس المصدر.

أن سبعين في المائة من المعتقلين لم تكن أعمارهم تتجاوز ثلاثين سنة (حسب دراسة مائتي محضر قضائي همت هذا الحدث) □□ . وبالتالي فالحضور الوزان للشباب في الهرم السكاني المغربي، يبرر ما تم تسجيله حول ارتفاع نسبة الشباب الممارسين للاحتجاج من مبحوثي هذه الدراسة.

ومن خصائص العينة أيضا، أن لها مستوى تعليمي متقدم، حيث خلصت الدراسة إلى أن 56 ■ من المبحوثين يمتلكون مستوى الإجازة، تعقبها الفئة ذات المستوى الجامعي العالي (الماستر-الدكتوراه) بنسبة 36 ■، في حين نجد أن 8 ■ فقط من أفراد العينة ممن صرحوا بأنهم لم يكملوا الجامعة.

ويمكن القول، في هذا الصدد، بأن خصائص المحتجين من الناحية السوسيو ثقافية يميزها ارتفاع المستوى التعليمي، كما ويستفاد من هذه النتائج أن أكبر نسبة من المبحوثين حاصلين على الإجازة وهو ما يمكن تفسيره بعدة اعتبارات أهمها أن الفئة الحاصلة على الإجازة هي الأكثر تهميشا في ميدان التوظيف، في مقابل انخفاض فئة الجامعيين من ذوي الماستر والدكتوراه باعتبارها الفئة الأوفر حظا في التوظيف، وبالتالي المشاركة في احتجاجات المعطلين بنسب ضئيلة. من هذا المنطلق يظهر أن المعدل المتوسط للبطالة يخفي تفاوتات كبرى بالنظر إلى مستويات التعليم.

وفيما يتعلق بالحالة العائلية فإن النتائج تفيد بأن 75 ■ من أفراد العينة هم عازبون، 25 ■ منهم متزوجون، فالنسبة الأكبر هم عزاب ونرجع ذلك إلى غياب الوظيفة التي تجعلهم يفكرون في الزواج، باعتبار أن العمل هو العامل الأساسي للإقدام على مشروع الزواج وتكوين أسرة، وهو ما يتوافق نسبيا

¹⁹Mounia Bennani Chraïbi, **Le Makhzen pris au piège**: in Exils et royaume, Presses la fondation nationale des sciences politiques : 1994,p. 130.

مع النتائج العامة لعدد من الدراسات والإحصاءات التي أجريت مؤخرا حول المجتمع المغربي، والتي يتأكد من خلالها تأخر سن الزواج . وعن الوضعية المهنية الراهنة للمبحوثين يتبين من نتائج الدراسة أن نسبة العاطلين عن العمل تصل إلى 59■، مقابل 27■ يعملون بدوام جزئي في وظائف يعتبرونها مؤقتة ولا ترقى إلى مستوياتهم بالقطاع الخاص، و 14■ منهم صرحن بأنهن ربات بيوت.

ويمكن القول، في هذا الصدد، بأن التواجد في وضعية بطالة يجعل الفرد يشعر بعدم الاستقرار على المستويين النفسي والاجتماعي، وبالتالي الاتجاه إلى الاحتجاج يتأسس على الاقتناع الجذري بانعدام الحل، وهو ما أشار إليه ألان تورين بكون المجتمعات الحديثة مليئة بالتوتر وبالضغوطات النفسية والاجتماعية الممارسة على أفرادها والتي تجعلهم يتجهون إلى الانخراط في حركات اجتماعية تحقق مطالبهم، والغاية من هذا الانخراط هي الدفاع عن حقهم في العمل ومنه تيسير عملية اندماجهم داخل المجتمع.

وارتباطا بمتغير الوضعية المهنية، فإن معطيات الدراسة تشير إلى أن 43■ من المبحوثين يتواجدون في وضعية بطالة لمدة تتراوح ما بين سنتين وثلاث سنوات، و 30■ منهم أكدوا تواجدهم في هذه الحالة من أربعة سنوات إلى خمس سنوات، فيما حدد 22■ منهم مدة بطالتهم بخمس سنوات فما فوق، بينما نسبة 5■ فقط من العينة أكدوا أن مدة بطالتهم تتوزع بين سنة وستين. إن الضعف الذي يلوح على المستوى السوسيو مهني، يتضح أيضا من خلال متغير السكن، فقد أكد من 74■ من المبحوثين أنهم يقطنون بحي شعبي، و 10■ منهم صرحوا بإقامتهم في حي صفيحي، فيما صرح 15■ آخرون

باستفادتهم من السكن الوظيفي بأحياء متوسطة، ولم يؤكد إلا مباحوث واحد إقامته بحي راقي.

وبالارتباط بمتغير السكن، تشير معطيات الدراسة إلى أن 50,5 ■ من مجموع العينة لا تمتلك أسرهم السكن الذي تقيم به، و 19 ■ ممن أكدوا على أن أسرهم تمتلك السكن الذي تقيم به ونشير هنا إلى أن هذه الملكية تخص بيوتا صفيحية وبيوتا بالأحياء الشعبية، فيما صرح 9 ■ بأن طبيعة سكنهم عبارة عن رهن، كما أوضح 8 ■ بأنهم يستفيدون من السكن مجانا، و 6 ■ يستفيدون من السكن الوظيفي، و 4 ■ منهم تخضع مساكنهم لقانون الملكية المشتركة.

وفي هذا السياق أكدت العديد من الدراسات التي تناولت الاحتجاجات الكبرى التي عرفها المغرب، على وجود علاقة سببية بين هشاشة الوضع السكني والاحتجاج فمثلا، انتهت اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن أحداث 14 دجنبر 1990 إلى التأكيد على أن القاسم المشترك بين المتظاهرين في فاس و طنجة، يكمن في كونهم نازحين من مناطق السكن العشوائي، وأوساط تعاني الفقر والبطالة، تستقبل المهاجرين القرويين باستمرار وتعرف كثافة سكانية مهمة.²⁰

فكما تبين في الاطلاع على أحد الملفات القضائية التي تهم مجموعة من المعتقلين في أحداث 20 يونيو 1981 والذين بلغ عددهم 82 معتقل «أن سبعة وثلاثين منهم (أي بما معدله 45,12 ■ من مجموع المعتقلين، كانوا يقيمون بحي يعقوب المنصور بالرباط، وأن تسعة معتقلين كانوا يقيمون في

²⁰Abdellatif Menouni, *Le syndicalisme ouvrière au Maroc* Edima, Casablanca, 1979. p. 50.

دواوير هامشية خارج مدينة الرباط، وبالمقابل لم يكن يتوفر خمس معتقلين على أي سكن قار²¹. »

الحركة موضوع الدراسة :

لم يكن اختيارنا لحركة المعطلين الحاملين للشواهد العليا محض صدفة، على اعتبار أن هذه الحركة لا تنفصل عن المسار الاحتجاجي الذي عرفه المجتمع المغربي خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، وعليه ظهرت حركة المعطلين الحاملين للشواهد العليا، في منتصف تسعينيات القرن الماضي، والتي يلاحظ أنها عمدت منذ البداية إلى احتلال الفضاء العام، متخذة لنفسها مجالا للاحتجاج، وهو شارع محمد الخامس أمام مقر البرلمان في العاصمة الرباط، وهو المجال ذاته الذي لا يزال لحدود اليوم مقرا رئيسيا لاحتجاجاتها التي لم تنقطع منذ ذلك التاريخ. □□ وفي سنة 2008-2009 وصلت إلى حركة كبرى تسمى بالمجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة تضم أربع مجموعات فرعية وهي: النصر - الحوار - المبادرة - الاستحقاق، وتتألف من أفواج من خريجي الجامعات من مختلف الجهات حاملي الشواهد الجامعية العليا، تتوزع تخصصاتهم الرئيسية بين الآداب والعلوم فضلا عن تخصصات أخرى لا تمثل إلا نسبة قليلة كالحقوق والشريعة الإسلامية، وفي الشق المتعلق بالعمل الجماعي تشغل هذه المجموعات بالتوافق مع مجموعة من التنظيمات نذكر منها: الاتحاد المغربي للشغل - الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ... الخ.

²¹ Charles, André Julien ,**Le Maroc face impérialismes** , Editions Jeune Afrique, Paris .p. 257-258.

²² لحظة تأسيس حركة المعطلين كانت سنة 1996، وكانت تختبر أشكالا احتجاجية تصعيدية، فقد قامت بتنصيب وبشكل غير مسبوق في نهاية التسعينيات خياما بلاستيكية أمام البرلمان .

وبخصوص الانتماءات السياسية لأطر هذه المجموعات، فتنوع بين التيار الإسلامي واليسار ثم الحركة الأمازيغية، ولوحظ انتماء عدد كبير من المعطلين إلى حزب الاستقلال منذ سنة 2008، ويفسر ذلك بقيادة هذا الحزب للحكومة المغربية (حكومة السيد عباس الفاسي الأمين العام السابق لحزب الاستقلال)، بيد أن هذا القول لا يعني أن لاحتجاج الأطر المعطلة غطاء سياسي أو نقابي. إذ إن الانتماء السياسي للإطار العاطل ليس سوى مورد يشكل قيمة مضافة لتحقيق غاية الاحتجاج. بدليل أن المعطل يستثمر في علاقته بالحزب الذي ينتمي إليه من خلال العلاقة التي تجمعها ببعض الأشخاص الفاعلين في الحزب وهو ما ييسر له إمكانية التوظيف (عاطلي حزب الاستقلال نموذجا).

ولعل أهم ما يميز هذه المجموعات هو توحيدها من حيث أشكال العمل الجماعي (المسيرات - الوقفات - اقتحام مقرات الأحزاب والوزارات...) رغم تفرقها في الجانب التنظيمي.

أما على المستوى الداخلي، تنظم هذه المجموعات وفقا لقانون* يحدد معايير الانخراط والعضوية، وعدد الغيابات والحضور، ويعمل على تنظيم الأيام النضالية، وهي قوانين يتم التصويت عليها داخل الجمع العام، ويختلف تطبيقها حسب الحالات حيث تستفيد مثلا المعطلات الحوامل من إمكانيات الغياب، وكذا المعطلون المصابون في تدخلات الأجهزة الأمنية. ترجع الأطراف المركزية لهذه الحركة وجود أربع مجموعات بدل مجموعة واحدة إلى ثلاث تصورات:

التصور الأول: المجموعة التي تتأسس أولا تغلق لوائحها، وهو ما يفتح المجال أمام نشوء مجموعة جديدة.

التصور الثاني: غالبا ما تكون المناصب الوظيفية محدودة، الشيء الذي يفرض إغلاق اللوائح في مرحلة معينة.

التصور الثالث: شكل تدبير السلطات لمطالب المعطلين تفرض عليهم الانقسام إلى مجموعات.

التصور الرابع: يسهل هذا الانقسام العمل الجماعي للمجموعات، لأنه يكون مراقبا من طرف الأعضاء أنفسهم، فضلا على أنه ييسر عملية التفاوض مع الجهات المعنية، فقد تمكنت المجموعات بهذا الشكل عبر مسارها النضالي أن تقود مفاوضات مع مختلف الأطراف الحكومية وتوقيع العديد من الاتفاقيات □□

وفي تحليل السلوك الاحتجاجي لحركة حاملي الشواهد العليا، يلاحظ أنها اتخذت الفضاء العام مجالا لاحتجاجاتها، منذ التأسيس في منتصف التسعينيات إلى اليوم. على خلاف الحركات الاحتجاجية السابقة لفترة التسعينيات، والتي عبرت عن مطالبها بصيغ بعيدة عن الشارع، باستثناء فاتح ماي (عيد العمال) الذي كان فيه الاحتجاج مرادفا للفضاء العام، إلى جانب لحظات التضامن مع القضايا العربية (القضية الفلسطينية ماي 1990، مسيرة التضامن مع العراق فبراير 1991) وكذا الاحتفال العرضي بالإنجازات الرياضية (مونديال المكسيك 1986). □□ فقد جرب مغرب القرن العشرين

²³ يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى: نادية البعون، دراسة ميدانية حول العمل الجماعي للعاطلين حاملي الشهادات الجامعية العليا بالمغرب (المجموعات الوطنية الأربع للأطراف العليا العاطلة نموذجا)، بحث لنيل دبلوم الماستر، مسلك القانون العام، تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ص. 44.

²⁴ عبد الرحيم المنار سليمي، السلوك الاحتجاجي والموت التواصل في الفضاء السياسي

المغربي، مجلة وجهة نظر، العدد 19، ربيع 2003، ص. 43 – 44.

صينه الاحتجاجية الخاصة وفقا لشروط عصره، وبالشكل الذي استوجبه تلك الفترة، عبر الاحتجاج العلني في مقرات الأحزاب السياسية أو عبر جرائدها، وفي المناسبات الانتخابية، والذي طبعته المصادرات والاعتقالات والمحاكمات المتتالية التي لم تتوقف طيلة الفترة الفاصلة بين 1961 و1973 (احتجاجات التنظيمات النقاوية، الإضرابات، انتفاضات السكان...)، إلى جانب تعطل الحياة السياسية بإعلان "حالة الاستثناء"، وتنامي سياسات الخصوصية وتفكيك القطاع العام، وضرب التنمية الاجتماعية. حيث انفجرت أحداث انعكست سلبا على الحقل الاجتماعي والسياسي والنقابي (الاحتجاجات التلاميذية سنة 1965، اغتيال المهدي بن بركة في نفس السنة يوم 29 أكتوبر، الحراك السري في السبعينيات المتمثل في أحداث 3 مارس 1973، علاوة عن الانقلابين العسكريين في 10 يوليو 1971 و16 غشت 1972، حظر النشاط القانوني لـ "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" في 24 يناير 1973، إضرابات أبريل 1979، انتفاضة المدن في الثمانينيات، وإضراب 14 ديسمبر 1990، تناسل الأحزاب الإدارية والمحاكمات، ناهيك عن الهجوم الأمني الشامل على تنظيمات اليسار الماركسي - اللينيني...) □□، لتشهد الحياة السياسية لحظات صعبة زادها حدة تصويت المعارضة الوطنية ضد التعديلات الدستورية، واعتذار عبد الله إبراهيم، وعبد الرحيم بوعبيد عن المشاركة في الحكومة التي عرضها عليهما الحسن الثاني. وفي المقابل مورس الاحتجاج السري المبطن داخل مرابض الكليات والمدارس، وعلى جدران المؤسسات العمومية، وبين الأبيات الشعرية، والروايات (الخبز الحافي لمحمد

²⁵ عبد الإله بلقزي ز، السلطة والمعارضة : المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007، ص. 117.

شكري^{□□}، سبعة أبواب لصاحبها عبد الكريم غلاب^{□□}، وعبر فضاء الأغنية، كأغاني مجموعة ناس الغيوان^{□□} (أهل الحال، السيف البتار، مهمومة، غير خذوني...) التي كانت مرآة تعكس أحوال المجتمع الذي كان يعاني تحت براثن الشتات والتصدع.

وغالبا ما يرجع السبب إلى جو الحذر المتبادل، والصدام العنيف الذي عاشه المغرب خلال تلك الفترة. ما يعني أن للممارسة الاحتجاجية علاقة تفاعلية مع طبيعة النظام السياسي القائم والوضعية السياسية العامة. إن ما يؤكد هذه العلاقة هو التغير الملحوظ الذي عرفته ظاهرة الاحتجاج الذي شهدته فترة التسعينيات من القرن الماضي. نقطة البداية فيها كانت التعديلات التي أجريت على الدستور في العام 1996 بإدخال إصلاحات في كثير من النصوص^{□□} بعد المذكرة المشتركة لأحزاب الكتلة في نفس السنة وقبلها مذكرة حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي في أكتوبر 1991، في حين كان الأوج بتعيين زعيم الاتحاد الاشتراكي وزيرا في مارس 1998 وهو ما اعتبر بمثابة مؤشر قوي على ميلاد ارهاصات عهد جديد. وسيترب على

²⁶ محمد شكري: روائي مغربي، من بين أشهر رواياته الخبز الحافي، عرف بأدبه حول الطبقات المسحوقة.

²⁷ عبد الكريم غلاب: روائي مغربي من مواليد مدينة فاس المغربية، له عدة أعمال روائية، وفي القصة القصيرة، والدراسات السياسية والأدبية.

²⁸ مجموعة ناس الغيوان: هي مجموعة موسيقية مغربية، أسست في ستينيات القرن الماضي وقد عرفت انتشارا واسعا.

²⁹ استوعبت ديباجة دستور 1996 مبدأ تمسك المملكة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، وهو ما يفيد قبول المرجعية الدولية لحقوق الإنسان التي تنص على ضرورة فصل السلط وتقوية مؤسسة القضاء.

ذلك انطلاقاً من مسلسل الإصلاح السياسي والدستوري في البلاد الذي دفع المؤسسة الملكية إلى قبول الانفتاح على آليات جديدة في التدبير السياسي، وبالتالي تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان: بإحداث وزارة حقوق الإنسان، وتشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع تأمين عضوية منظمات حقوق الإنسان الأهلية فيه، احترام حرية التعبير والصحافة، إلغاء الظواهر المقيدة للحقوق والحريات، العفو عن سجناء الرأي، تطوير الحقوق المدنية. □□ وهو ما أشر على ميلاد "إستراتيجية استعمال الشارع العام" كحق ينظمه ظهير الحريات العامة 1958³¹.

منذ ربيع 1990 (المناقشة البرلمانية للتمس الرقابة) إلى التكليف الرسمي للكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي بتشكيل حكومة التناوب في فبراير 1998 □□، حصلت تحولات بالغة الأهمية في بنية النظام السياسي المغربي، أهمه خروج المعتقلين اليساريين السابقين إلى العلن للاحتجاج حول مخلفات الماضي السياسي في شكل تواصل جديد، أصبح بعض المنفيين وزراء في الحكومة بعدما تم الاعتراف رسمياً بالدستور رغم محدودية صلاحيات هذه الأخيرة لوجود وزارات سيادة خارجة عن سلطة الائتلاف الحكومي، الكتابة عن تاريخ الاعتقال (الزنزانة رقم 10 لصاحبها

³⁰ عبد الإله بلقزيز ، مرجع سابق، ص. 162.

³¹ نفس المرجع، ص. 41-42.

³² حكومة التناوب (1998 – 2002)، على إثر الانتخابات البرلمانية لسنة 1998 فاز أكبر أحزاب المعارضة في تلك الفترة وهو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالموقع الأول ، ولكن بحصيلة غير كافية لتشكيل الأغلبية وعليه كلف الحسن الثاني زعيم الحزب عبد الرحمان اليوسفي بتشكيل حكومة التناوب علماً بأن الحزب لم يسيط تحت نفوذه وزارات السيادة.

احمد المرزوقي^{□□}، من الصخيرات إلى تازمامارت: تذكرة ذهاب وإياب إلى
 الجحيم لمحمد الرايس...^{□□}، فضلا عن تنظيم وقفات أمام المعتقلات
 السرية السابقة تازمامارت، قلعة مكونة، درب مولاي شريف...
 يهمننا في هذا السياق أن نشدد على أن هذا التغيير، قد جاء كاستجابة لمثير
 معطيات عديدة نجمها في: الضغط الدولي (توصيات البنك الدولي
 وصندوق النقد الدولي)، دور المعارضة في جعل الديمقراطية في قلب التطور
 السياسي بالمغرب، وعي النظام بضرورة التغيير الاجتماعي والسياسي والحد
 من احتكار السلطة والقمع إلى جانب تكييف سياساته مع المتغيرات العالمية،
 تعاظم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد الكوني. وفي الواقع، الملك
 الراحل نفسه وعى بأهمية ترميم الواجهة الحقوقية للمغرب وهو ما نسجله
 في مخاطبته لأعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان "يوم 8 ماي من
 سنة 1990 بمناسبة إنشائه قائلا: «مهمتكم هي أن تغسلوا للمغرب وجهه،
 لأنه لكل سبب تأتي منظمة العفو الدولية وتمارس علينا الرقابة وكأننا لازلنا

³³ ضابط مغربي سابق، من مواليد قرية بوعجول شمال مدينة فاس بالمغرب سنة 1947، في
 العاشر من يوليو 1971 وجد نفسه مع كافة منتسبي مدرسة أهرمومو متورطا في محاولة
 انقلابية كان يقودها قائد المدرسة آنذاك الكولونيل محمد اعبابو ضد ملك المغرب الحسن
 الثاني، وقد عرفت هذه المحاولة تاريخيا باسم محاولة انقلاب الصخيرات وبعد فشل المحاولة
 ومقتل كثير من المشاركين فيها حوكم المرزوقي عسكريا مع الناجين من زملائه وحكم عليه
 بالسجن، قضى عشرين عاما، حيث رُحِّل بعد عامين مع كثير من زملائه من السجن
 العسكري إلى معتقل تازمامارت السري ليقتضي فيه 18 عاما. أفرج عنه في 15 أكتوبر
 1991.

³⁴ هو الآخر كان ضابطا سابقا، شارك في انقلاب الصخيرات بزعامة محمد اعبابو، ولقي
 نفس مصير احمد المرزوقي.

تحت الحماية ... أناشدكم على أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة، دولة القانون.³⁵»

في ظل هذه المتغيرات تحولت الحركات الاحتجاجية إلى الفضاء العام، كمجال تمتلك فيه سائر قوى المجتمع حيزا معترفا به، مكفولا بقوة القانون، أو بقوة التوافق بين النظام السياسي والتنظيمات الحقوقية، وبالتالي حيابة الحق المشروع فيه. كل هذا أذن بميلاد حركية احتجاجية جديدة أصبحت تخترق الفضاء العمومي وتتخذ لنفسها فيه موقعا، وتشكلت الملامح الأولى لهذه الحركية فعليا منذ بروز فاعلين احتجاجيين جدد مثلا (الأمازيغية المرتبطة بمطلب الهوية التي توجت نضالاتها بالاعتراف من خلال "خطاب أجدير"□□)، الإسلاميين الذين خرجوا من المساجد إلى الاحتجاج الواضح،

³⁵ مديحة صبيوي، كارثة الزيوت المسمومة بالمغرب ما بين (1959 – 1960)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: الزمن الراهن، رقم 2، الطبعة الأولى، 2014، ص. 130.

³⁶ كانت القضية الأمازيغية من بين أهم القضايا التي برزت في الواجهة، والتي خاضت كثيرا من النضالات توجت في الأخير بما عرف " بخطاب أجدير " الذي ألقاه ملك البلاد محمد السادس بتاريخ 17 أكتوبر 2001 المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والذي حدد دور المؤسسة الجديدة في " الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجالات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية"، كما وقد تم إدراج الأمازيغية ضمن البرنامج الدراسي الذي يتلقى وفقه تلاميذ المدارس العمومية تكوينهم. وفي يوم 6 يناير 2010 أعلن خالد الناصري بصفته وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، عن انطلاق البث الرسمي لقناة تلفزيونية ناطقة بالأمازيغية، تابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية .

الحقوقيون والنساء الذين ركزوا على تعديل مدونة الأحوال الشخصية، و تمتع المرأة بحقوق أوفر التي أصبحت ملحة بالنظر إلى ضعف المؤشرات المرتبطة بفئة النساء فيما يتعلق بالتمدرس ومحو الأمية ومستوى الخدمات الصحية والجانب القانوني، والتي توجت هي الأخرى بإعداد " الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية "□□، عبر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات، الخ). على هذا النحو برزت حركة المعطلين من حملة الشهادات

³⁷ طرحت قضية تحسين وضع المرأة التي أصبحت في الواجهة، خصوصا في الأشهر الأولى من عام 1999، حيث عملت كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة برئاسة محمد سعيد السعدي عضو حزب التقدم والاشتراكية بإعداد الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، والذي اعتبرته قادرا على تحسين أوضاع النساء المغريبات على أكثر من صعيد ومستوى، لاسيما وأنه تضمن مقترحات لتعديل مدونة الأسرة. وفي فترة إعداد هذه الخطة احتدم النقاش والمناوشات بين طرفين، من جهة تمثيلية نشطاء الحركة النسائية المغربية، ومن جهة تمثيلية الأحزاب السياسية وبعض المؤسسات ذات المرجعية الإسلامية. وفي يوم 12 مارس 2000 نزلت احتجاجا في ذات الوقت مسيرتان بشوارع الرباط والدار البيضاء ساندت إحدهما المشروع بينهما عارضه الطرف الآخر. وفي يوم 10 أكتوبر 2003 ختم النقاش حول تلك الخطة حين قدم الملك محمد السادس خلال الجلسة البرلمان الافتتاحية الخطوط العريضة لمشروع إصلاح مدونة الأسرة. ليتم تبني النص بالإجماع في يناير 2004، ليدخل حيز التطبيق في فبراير الموالي، والذي تم الترويج له عبر وسائل الإعلام الرسمية. بالإضافة إلى ما سبق، حاول المغرب إتباع خطى الدولة الديمقراطية الرائدة في احترام حقوق الإنسان، عبر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، حيث وقع بتاريخ 8 شتنبر 2000 على اتفاقيتين تتعلقان بحقوق الطفل. وفي 6 فبراير 2007 على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، ثم اتفاقية مكافحة الفساد ومناهضة التعذيب.

العليا بعيدا عن المجالات المغلقة، و في قلب المجالات غير المحدودة والمكشوفة أمام الجميع.

مطالب الحركة

يتمثل المطلب الرئيسي لحركة المعطلين في الإدماج المباشر بالوظيفة العمومية المستمد من المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم من النص الدستوري، إلى جانب القرارين الوزاريين رقم 695 / 99 / 888 / 99 الصادرين عن وزير الوظيفة العمومية، مختبرة بذلك أشكال احتجاجية عديدة كالتهديد بالانتحار وإحراق الذات، تكميل الأيدي والأعناق بالسياج التابع لمقر البرلمان والتي تدخل في جملة الأعمال الرمزية الكفيلة بإحراج القائمين على تدبير الشأن العام، وتحميلهم تبعات تنفيذ التهديد، فالجهات المعنية هنا تتحمل المسؤولية المعنوية عند انتحار المضرب أو وفاته □□، وهو ما يدفعها إلى القبول على مضض بأسلوب التحاور، وهو سلوك جديد بالنسبة للدولة وعن طريقه يمكن قراءة تاريخ التحولات التي عرفت ممارستها السلطة والسلوك الاحتجاجي على السواء بحسبانهما ملمحين من ملامح مجتمع في قلب التحولات □□ ينحو فيه كل طرف إلى تأكيد فاعليته.

شعارات الحركة

³⁸في مارس 2006 قام أفراد من المجموعة الوطنية للمجازين، خريجي البرنامج الوطني للتكوين المهني، بتجرع مادة سامة وصب البنزين على أجسادهم تهديدا بالإحراق، وقبلها في 15 دجنبر 2005 قام أربعة شبان من حاملي الرسائل الملكية على إضرام النار في أجسادهم احتجاجا على عدم توظيفهم رغم رسائلهم الحاملة لتوقيع محمد السادس تحصلوا عليها يوم كان لا يزال وليا للعهد .

³⁹Pierre Bourdieu; **Introduction a la socioanalyse**; in. Actes de recherche en sciences sociale; n90. Décembre .1991.p.5.

تعكس الشعارات المرفوعة في حركة المعطلين تعدد تيمات الاحتجاج السياسي والاجتماعي بالمغرب، مع التأكيد على وجود بعض الشعارات الموروثة عن النضالات السابقة وأخرى جديدة تمثل خصوصية هذه الحركة. كما وقد عمدت هذه المجموعات إلى خلق تنسيقيات محلية وتكوين لجان مكلفة باقتباس الشعارات السابقة أو إبداع أخرى جديدة وتوحيدها وتنظيمها وخاصة عند النزول إلى الشارع. والهدف من ذلك حرص المجموعات على انسجام شعاراتها وضبط التجاوزات. وتحتوي ديباجة الشعارات الحمولة العامة للشعارات المرفوعة في الفترة الممتدة بين التأسيس إلى اليوم. ولا يعني ذلك مسح شامل للشعارات، وإنما الاقتصار على البارز منها فقط. ويمكن تصنيف هذه الشعارات ضمن خمس خانات: منها ما يحمل الطابع الاجتماعي وأخرى ذات صبغة سياسية وثقافية ودينية وإيديولوجية. وعادة ما تنطلق مسيرات الحركة برفع شعارات تذكر بأهم المطالب وهي كالآتي:

صوت الإطار ينادي بحقوقه في التوظيف.. درب النضال في بلادي ما في غير بديل

أو فرحتنا غدا تكمل لما ينجينا التعيين، وقتاش؟ وقتاش؟ وقتاش؟⁴⁰

ومن الشعارات التي تتردد أصدائها باستمرار نجد شعارا لا يخرج عن دوائر الإسلام الشعبي ويقول:

⁴⁰ وهو مستمد من الأغنية المغربية: صوت لحسن ينادي بلسانك يا صحرا

فرحي يا أرض بلادي أرضك صبحت حرة

وفرحتنا غدا تكمل بالمسيرة الخضراء

الله ، الله ، الله

الله يبليك بحب الشغل، حتى تلبس الدربالة، دربالة المعطل ما يلبسها من
والى

أنا هنا باش نقول اللهم إن هذا منكر
أضف إلى ذلك بعض الشعارات الموجهة لنبذ المؤسسات القائمة مثل (واك
واك على شوهة الفيلا والبراقة.. و البرلمان و الهرماكة) (الحكومة سيري
بجالك ... المعطل ماشي ديالك) و (الحوار الاجتماعي واش هو هو هذا ..
العطالة العطالة العطالة بالشهادة)، (سير وأجي من وزارة لوزارة.. واش
هادشي يا حكومة الشفارة) (وسير وأجي من عمالة لعمالة.. واش هادشي
يا أقاليم الشفارة) (وسير وأجي من جماعة للجماعة.. واش هادشي يا مجالس
الشفارة) (مناضلين يطالبون بالوظيفة العمومية ..ورفضنا الجماعي ..
للحلول الترقية) (ولبارح كنتو تقولوا المناصب بالملايين.. وليوم ليوم صرتوا
تقولوا الحمل ثقيل و الله كريم)، إلى جانب الاستجداء بالدين (دعيناك لله
)، هناك شعارات أخرى تمرر خطابا واضحا للسلطات الأمنية والإدارية
منها مثلا (المسيرة حق مشروع .. والمخزن ما لو مخلوع) و (البوليس سير
بجالك) من أجل حثهم على عدم التدخل، شعارات تعبر عن نكوص حقوق
الإنسان (الميثاق الوطني لعقوق الإنسان .. ولا ثقة في النظام والحكومة
البرلمان)، ومن هذه الشعارات من كان موجهها بالأساس لتعبئة أعضاء
المجموعات وأنصارها الفعليين أو المحتملين بغرض تشجيعهم على الصمود
ومواصلة النضال مثل (لا سلام لا استسلام .. المعركة إلى الأمام) و
(صامد صامد يا خيي لو دمي سال.. دمي من أجل حقوقي جعلتو شلال)
(لازم لازم لازم الكفاح .. تلميذ، معطل، عامل، وفلاح) (واخا تعيا متطفي

غتشعال غتشعال .. هي نار المعطل نار قوية غتشعال.. المعطل يد في يد حتى تحقيق المطلب).

وباختصار، يمكن القول أن جميع الشعارات التي يرفعها المعطلون تعكس إلى حد ما رفضهم لسياسة الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وأهم ما يميز هذه الشعارات هو كونها مباشرة ولا تحيل على وجود أي خلفية إيديولوجية واضحة، فلا وجود لشعارات عن الثورة وقلب النظام كتلك التي ترفع في بعض الأحيان بالجامعة المغربية. وكما يتضح فإن هذه الشعارات هي أقل راديكالية فيما يخص الموقف من النظام السياسي الحاكم (على الأقل على مستوى الخطاب).

خصائص المبحوثين :

بيانات عامة

بالإضافة إلى الخصائص المشار إليها سابقا، والمتعلقة بأعمار، جنس، وضعية المبحوثين المهنية والاجتماعية وأحياء سكنهم، يلاحظ أن 76 ■ من المبحوثين ليسوا مسجلين ولم يسبق لهم التسجيل بأي وكالة من الوكالات الخاصة بالتشغيل، مقابل 24 ■ منهم مسجلين بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، الشيء الذي يعني أن غالبية عناصر العينة يعتقدون بعدم جدوائية مثل هذه الوكالات على اعتبار أن هدفهم ليس الاشتغال بمنطق الأجير وفق عقدة محدودة المدة دون ترسيم وبشروط محففة، وأن مطلبهم واضح وهو الحق في التوظيف العمومي القار والدائم واللائق، وقد اتضح في هذا الصدد، أن 100 ■ من المبحوثين يريدون الاشتغال بالقطاع العام أو شبه العام. وهو ما يفسر عدم تسجيلهم بالوكالات الخاصة بالتشغيل وما ينضوي

تحت لواءها من قطاعات، لما تعتمد من شروط مجحفة لا تشجع على العمل ولا تضمن تغطية صحية أو تقاعدا بعد سنين من الخدمة.

وفيما يتعلق بالشروط الأساسي للتوظيف نجد 62 ■ من مبحوثي الدراسة أكدوا على الزبونية والمحسوبية كعامل ضروري للظفر بمنصب شغل، مقابل 38 ■ ممن أجابوا على هذا السؤال بأن هناك شروطا تعجيزية تفرض في المباريات مثلا، كشرط الخبرة وإتقان اللغات الأجنبية، في حين يغيب شرط الكفاءة والشهادة.

ويقول أحد المبحوثين في إجابة على هذا السؤال ممن تم مساءلتهم عبر المقابلة: « لكي توظف في المغرب يلزمك شيء واحد * المعارف *، ما تبقى مجرد إشاعات.»

كل هذا يخلق لدى الفئة المعطلة حالة من الغضب الذي يدفعهم إلى التكتل في حركات احتجاجية منددة بالوضع القائم، وقد أشار ألان تورين في هذا السياق إلى أن الأساس الذي تتشكل منه الحركات الاجتماعية يتمثل في الضغوط المفروضة على الأفراد التي تدفعهم إلى خلق حركات للمطالبة بالعدل والتكافؤ في التعامل مع مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية بغية إلغاء أو على الأقل التخفيف من حدة الحيف والظلم الذي يمارس على بعضها أو على الضعفاء منها. ومن هنا تأتي أهمية تنظيم المعطلين لأنفسهم في إطار حركات احتجاجية تدافع عن مطالبهم وتساهم في الضغط على الجهات الوصية للنظر في ملف التشغيل، كما وتسعى في ذات الآن إلى توعية الشباب المعطل بضرورة الدفاع عن حقه في الشغل.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن 100 ■ من المبحوثين يرون أن البرامج المقدمة لهم من طرف الجهات الوصية ليس لها أي علاقة بطموحات وتطلعات

الشباب المعطل، وهي بحسبانهم برامج تدخل في خانة الحلول الترقية، معتبرين أن مشكلة البطالة في حاجة إلى حلول جذرية لأن الإمكانيات المالية موجودة، ولكن غالبا ما يتم صرفها في مشاريع لا تعود بالفائدة على الجانب التنموي بالبلد عوض أن تخصص لتوفير مناصب الشغل، هذا الوضع يدفعهم للاحتجاج لتغيير القائم من الأوضاع والالتفات إلى قضية التشغيل باعتبارها قضية أولوية. وقد أشار السوسيولوجي الفرنسي ألان تورين إلى هذه المسألة حينما اعتبر على أن في أكثر المجتمعات المتقدمة اقتصاديا توجد توترات كبيرة وعميقة بين النظام والحركة وبين التوجهات والموارد، وهذه الاختلالات بين دوائر الإنتاج ودوائر الاستهلاك وبين البنى التسلسلية وقوى الإبداع ينتج عنها في آخر المطاف حركات اجتماعية جديدة. ويتجسد التناقض الذي تحدث عنه تورين في دراستنا هذه في الخلل بين الموارد الضخمة التي يتم رصدها لملف التشغيل وتوجهات الحكومة في البرامج التي لا تتوافق مع طموحات الشباب المعطل، والنتيجة تعمق أزمة ملف التشغيل أكثر فأكثر.

من جانب آخر، اعتبر المبحوثون الانخراط في التنظيمات الاحتجاجية وأخذ زمام المبادرة فيها ذو أهمية بالغة في تشكيل وعيهم بضرورة للمطالبة بحقوقهم في العمل، حيث أكد ما نسبته 56 ■ أن انخراطهم في التنسيقيات المدافعة عن حقوق المعطلين قد ساهم بشكل كبير في تغذية فكرة الاحتجاج لديهم للمطالبة بحقوقهم في الشغل، في مقابل 44 ■ منهم اعتبروا على أن هذه التنسيقيات قد فتحت أعينهم على ما يحدث في ملف التشغيل بالمغرب، فأصبحوا على إدراك تام لما يحصل في قضية التشغيل والبرامج المقترحة في هذا الجانب. الشيء الذي يظهر أهمية تشكيلهم لحركات احتجاجية منظمة

ذات أهداف واضحة، تسعى لحشد المعطلين وتعبئتهم للدفاع عن حقهم في التشغيل وفقا لما ينص عليه الدستور.

لكن الممارسة الاحتجاجية لا تكون دائما وفق هذا التقعيد، حيث تفيد المعطيات التي أفرزتها نتائج الاستثمارات أن 72■ من المبحوثين يرون أن نسبة الاستجابة لدعواتهم الاحتجاجية لا تزال ضعيفة إلى حد ما، في مقابل 20■ ممن صرحوا بأنها استجابة متوسطة، في حين لم تتجاوز الفئة التي اعتبرت حضور المعطلين لمختلف الأنشطة الاحتجاجية قويا 8■ من مجموع العينة. الشيء الذي يحيل على أن الممارسة الاحتجاجية لا تصادف نصيبا من القبول الاجتماعي حتى من طرف المدعويين أصلا لممارستها.

فصحيح أنها تكون، عموما، نتاجا لمجموعة من الضغوط النفسية والاجتماعية المفروضة على الفاعلين الاجتماعيين على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين ✽، ولكن هؤلاء الفاعلين المعنيون هم أنفسهم من يرفضون ممارسة الاحتجاج، ويعود ربما، ذلك إلى ترسبات الماضي والتي رسخها التدخل العنيف الذي رافق عددا من الأحداث الاحتجاجية في السنوات الماضية، وهي ترسبات تجذير تمثل مرعب عن مصير ممارسي الاحتجاج وصلت حد الرمي بالرصاص الحي، كما أن ذات الترسيبات تحتزن عددا من الاعتقالات والمحاكمات ولهذا فمن غير المستغرب أن تكون علاقة المغاربة بالاحتجاج مشوبة بالحيطه والحذر، الشيء الذي لازال يثير إشكالية المصالحة في الجانب المتعلق ببناء ذاكرة جماعية جديدة تقطع مع الماضي السياسي والاجتماعي حيث تنغرس صورة الدولة العنيفة، التي لا تتوانى في ممارسة العنف ضد المحتجين والتي جعلت الاحتجاج كفاعلية اجتماعية طبيعية وكحق عام مستحيلا أو خيارا انتحاريا غير مأمون العواقب، إذ لا يزال

المخزن الثقافي والسياسي والاجتماعي كتمثل استطاع أن يخلق نوعا من الرقابة الذاتية المبطنة لدى المغاربة في سلوكهم الاجتماعي والسياسي، أثناء التعامل مع الأحداث والظواهر المختلفة حاضرا، بمعنى لا بد من تكريس المصالحة سيكولوجيا بين الأفراد والاحتجاج وهو نفس الافتراض الذي ذهب إليه القانوني عبد الرحيم منار سليمي في تعرضه للسلوك الاحتجاجي □□ والموت التواصل في الفضاء السياسي المغربي. ومن جهة أخرى يمكن تسجيل أن هناك اقتناع من لدن هؤلاء باستحالة التغيير عن طريق الاحتجاج وبعدم جدوائيته مادام النسق ينضبط لثقافة التغيير ولكن داخل منطق الاستمرارية وإعادة الإنتاج، حيث يبدو الاحتجاج وكأنه يندلع في محيط راكد، تتغير فيه المظاهر السطحية فقط دون أن ينسحب ذلك على العمق الذي يبقى على أهم خصائص الاستمرارية وإعادة تكريس القوائم من أوضاع، دون أن يعرف تغيرات عميقة أو تحولات بنيوية جذرية. إنه الاحتجاج الذي يريد تغيير الأوضاع التي لا تنتهي إلا لتبدأ، وتستمر من جديد. وعليه يغدو الاحتجاج مجرد ممارسة مبتذلة ونهج لا يغير كثيرا من شدة وطأة الحياة القاسية، وأن الاحتجاج في مطلق الأحوال ليس سوى أداة يمكن التوصل بها لتفريغ سيكولوجي لطاقة انفعالية لا تأتي بمنصب شغل ولا بأي مطلب غيره، وهو ما يفسر عدم القبول الاجتماعي بالفعل الاحتجاجي حتى من قبل المدعويين لممارسته. ولعله نفس السبب الذي يجعل الممارين بمحاذاة احتجاجات المعطلين لا يهتمون لأمرهم أو يعلنون التضامن معهم، وهو ما أثبتته الملاحظة الميدانية، حيث يعتمد المواطنون إلى الاكتفاء بالتأمل قبل الانصراف.

عبد الرحيم منار سليمي، السلوك الاحتجاجي والموت التواصل في الفضاء السياسي المغربي، مرجع سابق.⁴¹

وعن سؤال حول الأوضاع الموجبة للاحتجاج، ذكر جل المبحوثين بنسبة 100 ■ أنها مازالت مستمرة، وأنها تعود في جزء منها إلى غياب أو ضعف الجانب التنظيمي لاحتجاجاتهم فضلا عن هشاشة ثقافتهم الاحتجاجية، في هذا الصدد، أشار 62 ■ من المبحوثين إلى ضعف البعد التنظيمي، مقابل 38 ■ منهم أكدوا على هشاشة ثقافة الاحتجاج عند المنظمين.

من هذا المنطلق، يتضح إذن، أن هناك اعتقاد سائد بأن الفعل الاحتجاجي الذي يمارسه المعطلون من حملة الشواهد العليا غير منظم أو أقله لا يتوفر على الحد الأدنى من التنظيم، وهو ما وقفنا عليه من خلال الملاحظة التي قمنا بها حيث أدركنا أن غالبية المبحوثين يحتجون في تلك اللحظة من دون معرفة طبيعة الخطوة التي ستليها، وهو ما يفسر إلى حد ما سبب عدم الانتقال من مستوى الحركة الاحتجاجية إلى مستوى الحركة الاجتماعية الأكثر تنظيما وفاعلية. والتفكير في معطيات الجانب التنظيمي للممارسة الاحتجاجية للمعطلين، إنما هو موضوعيا التفكير في محتوى ثقافتهم الاحتجاجية، وما يقوم بينهما من علائق في الواقع المادي، الشيء الذي يفسر النسبة المهمة التي أرجعت سبب عدم تحقيق مطلبها إلى ضعف ثقافة الاحتجاج عند المنظمين، وهي طبيعية نظرا لحداثة احتلال المجال العمومي، ونماء الثقافة الاحتجاجية يتبلور تدريجيا مع الممارسة. وعموما يمكن القول بأن المغرب، في السنوات الأخيرة يشهد نهضة على مستوى الثقافة الاحتجاجية للمعطلين (الشعارات، الصور، المجسمات الكاريكاتورية، وضع الكمامات على الأفواه، الخ)، وهذه النهضة تدرج ولو بنوع من الاحتشام ضمن إطار يتميز بسرعة وتيرة التحولات داخل المجتمع المغربي، وبتغير ملحوظ للعلاقات بين الأفراد والاحتجاج، بسبب ضيق الآفاق، ليزيد مع ضيقها معدل الانسداد المستقبلي

أمام شرائح مهمة من المجتمع، وأولها الشباب، ومساحة الفجوة بينها وبين نخب اقتصادية واجتماعية رافق بروزها مظاهر الترف، فضلا عن تردي أوضاع نسب مهمة من الطبقات الوسطى، وتآكل الدور الإيديولوجي الذي يناط ببعض المؤسسات التقليدية كالأحزاب وغيرها من قنوات الوساطة. ومن جانب آخر، تظهر احتجاجات المعطلين كنتاج لعدم جدية الجهات الوصية في التعامل مع ملف البطالة وعلى رأسها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، وهذا ما عبر عنه مباحث بقوله: «السبب الرئيسي الذي جعلني أخرج إلى الشارع للاحتجاج مازال قائما، بل إنه ازداد تفاقمًا، ورغم ذلك المؤسسات المعنية لم تلتفت إلينا ولا تزال تصم آذانها عن احتجاجاتها، وتقول لنا بأننا لسنا من ذوي الحقوق، ونحن نسأل من خلال احتجاجاتنا من نحن؟. هناك فقط أنصاف الحلول الشيء الذي يدفعنا إلى تنظيم الاحتجاجات كأداة للضغط على هذه الجهات بأساليب سلمية تارة، وأساليب احتجاجية تصعيدية من قبيل التهديد بالانتحار الجماعي والإضراب عن الطعام وتكيبيل الأيدي بالسلاسل وغلق الطرقات واقتحام المؤسسات في بعض الأحيان، والتي تدخل في جملة طرق الضغط وممارسة نوع من الإكراه على السلطات المعنية، وتحميلها تبعات تنفيذ التهديد لكونها تتحمل معنويا مسؤولية وفاة المضرب أو المنتحر»

وعن الأشكال الاحتجاجية التي يعبر بها المحتجون عن مطالبهم، ذكر 87 ■ من المبحوثين ارتكانهم إلى التظاهر السلمي، بينما أعلن 13 ■ منهم لجوؤهم إلى غلق الطرقات والبنائات العمومية.

تفيد الأجوبة المستخلصة من حصيل الاستمارات و المقابلات، أن غالبية الوسائل الاحتجاجية التي يرتكن إليها المعطلون في احتجاجاتهم تتمثل في

الاهتاف السلمي ورفع الشعارات في دلالة بارزة على الرفض السلمي، وارتفاع وعي المعطلين بجدوى اللاعنّف باعتباره « نوع من الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يجعل الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه، بهدف وضع حد للاستغلال والاحتكار والنزاع والاقتتال والحرب ⁴²»، هكذا يلوح الاحتجاج كممارسة سلمية تقطع مع ثقافة العنف، وترمي أساسا إلى لفت الانتباه إلى حساسية المطلب الذي يمارس الاحتجاج من أجله، كما أنها تسعى إلى التعريف بالقضية وإقناع مختلف الفاعلين داخل النسق المجتمعي بضرورة تأييدها والانتصار لها. ومن المؤكد أن الاحتجاج يختلف من مرحلة إلى أخرى، ولهذا فقد اختبر الفاعل الاجتماعي المغربي في فترات مختلفة عدة صيغ احتجاجية المتراوحة بين العنف كما في مرحلة الستينيات والثمانينيات، واللاعنف كما هو اليوم. وبخصوص من صرحوا بلجوئهم لغلّط الطرقات واقتحام المؤسسات العمومية، فذلك يدخل في خانة الأعمال الرمزية الكفيلة بإحراج القائمين على تدبير الشأن العام، والتي تندرج في إطار تصعيد الموقف الغاية منه لفت الانتباه والضغط على الجهات المعنية أكثر من الإيذاء، وقابليته للتحوّل إلى الإيذاء قائمة في حالة ما تواصل تهديد هذه الحركات كما حدث في مارس عام 2006 مع بعض الأفراد من المجموعة الوطنية للمجازين خريجي البرنامج الوطني للتكوين المهني عندما قاموا بتجرع مادة سامة وصب البنزين على أجسادهم قصد إحراقها، ونفس الشيء تكرر في 15 دجنبر عام 2005 حينما أحرق شبان من حاملي الرسائل الملكية أنفسهم.

⁴²ماري مولر جان، إستراتيجية العمل اللاعنّف، حركة حقوق الإنسان، بيروت، 1999،

والواقع أن الاحتجاجات العنيفة لا تكون إلا نتيجة منطقية لفشل الاحتجاجات باللاعنف في بلوغ أهدافها، بعدما تم استنفاد العدد الكافي من وسائل الاحتجاج السلمية. وهو ما نفسره بكون العنف الاحتجاجي في الأول والأخير ما هو إلا وسيلة للمطالبة بالحقوق ودفاعا عن المصلحة، وإحراج الدولة عبر أشكال احتجاجية تتناقض مع الشعارات التي يتم الترويج لها، أي أنه لا يشكل هدفا في حد ذاته في مسار الحركات الاحتجاجية.

يرسم الحدث في تجلياته الأولى، المتمثلة في تعدد الأشكال الاحتجاجية، ملامح نموذج جديد في المشهد الاحتجاجي يتجسد من خلال النزوع إلى الاحتجاج بأشكال جديدة تخرج عن الأشكال الاحتجاجية التقليدية والتي تهم أساسا الوقفات والمسيرات، فمثلا التهديد بالانتحار الجماعي عن طريق إحراق الذات يعتبر من التعبيرات الجديدة على النسق المغربي والتي تدخل في جملة الأعمال الرمزية الكفيلة بإحراج القائمين على تدبير الشأن العام، وكقيمة خاصة لتأكيد الذات بعد تضخم منسوب ﴿الحرمان النسبي﴾^{□□}، ويقصد بهذا الأخير في هذا المستوى ثلاث مظاهر مترابطة أولها الشعور بالظلم و اللاعدالة، وثانيها أن الحرمان ليس انعكاسا بسيطا لظروف العيش الموضوعية ولكنه بناء رمزي سلبى لهذه الظروف يقوم على المقارنات الاجتماعية، وثالثها أنه يعمل على إذكاء استعدادات الأفراد والمجموعات الاجتماعية للاحتجاج والتمرد. ويقول رايمون بودون في هذا الصدد، بأن تمرد الأفراد لا علاقة له بأوضاعهم السوسيو اقتصادية الموضوعية، بقدر ما

⁴³ هو مفهوم نحتته روبرت غير تيد.

أنظر: غير تيد روبرت، لماذا يتمرد البشر؟، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004

له علاقة مع الوضع السوسيو اقتصادي الذاتي، أي شعور الأفراد بالحرمان تجاه أمور يزعمون أن لهم الحق فيها □□ . ووفقا لهذا المعنى يبرز حرق الذات كطريقة لاشعورية يريد المنتحر من خلالها أن يظل حيا، بمعنى أنه يريد أن يظل موجودا في أذهان الناس انطلاقا من اختياره لطريقة «استعراضية» لقتل ذاته والهدف نقل الاحتراق من جسد المنتحر لجسد المجتمع، □□ فعندما نأخذ حالة المعطلين الذي أحرقوا ذواتهم في 15 دجنبر 2005، سنجد أن حرقهم لأنفسهم كان طريقة حركت الأسباب العميقة التي تستدعي الرفض على مستوى متخيل الفاعل. الشيء الذي يجعل هذا الشكل الاحتجاجي كالموت حرقا أو غيره من الأشكال التي أكدت العينة وجودها تظهر كسلسلة متدرجة من التحولات غير المسبوقة في زخمها والمستقلة عن معطيات التمثل الجمعي الذي وضع أشكالا احتجاجية دون غيرها للتعبير عن الرفض وسيج الانتحار بالحرم.

وفي هذا الأفق ترسم ملامح جديدة للفعل الاحتجاجي المغربي والذي بات يؤسس لنفسه كسلوك ثقافة خاصة به، تنبني في مقابل الثقافة الرسمية.⁴⁶

ومن جانب آخر، تجب الإشارة إلى أن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ساهم في الرفع من مستوى إدراك المواطنين حول قضية البطالة والتي كانت،

⁴⁴ Raymond Boudon (2009): *Effet pervers et ordre sociale*; 3eme édition; quadrige.

⁴⁵ المصطفى الشكدالي: هذه هي دلالات الانتحار عن طريق حرق الذات Disponible sur <http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-26-28/item/33182-2016-04-23-15-13-33> »

⁴⁶ أحمد شرارك، سوسيولوجيا التراكم الثقافي، منشورات المركز الوطني للإبداع المسرحي والسينمائي، فاس، الطبعة الأولى، 2004، ص. 28.

في السابق، تدخل فقط في دائرة اهتمام الفئة المعنية دون غيرها وفي ذات الآن سهل عملية التواصل بين المعطلين، بناء على أجوبة المبحوثين يتضح أن 94 ■ يتواصلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بينما لا نجد سوى 6 ■ من المبحوثين لا يتفرون على حسابات خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويمكن القول في هذا الصدد، بالإضافة إلى ما ذكر أن عامل توظيف المحتجين لآليات الوسائط الاجتماعية قد لعب دورا كبيرا في تعزيز حركية فعلهم الاحتجاجي، وهو ما يسلط الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن تمارسه التقنيات الحديثة في إنجاز التحولات الاجتماعية الكبرى، وتساعدنا في هذا السياق أبحاث إيمانويل كاستل التي حدد فيها العوارض الكبرى لعصر الشبكات □□ على إضاءة جوانب مهمة من الفعل الاحتجاجي للأطر المعطلة، حيث أبرز دور الذات الفاعلة في المجتمع الشبكي وفيه يشتغل كل الفاعلون فرادا وجماعات ضمن شبكات تعمل على إنتاج ما أسماه بالقوة والتجربة والتجربة والتجربة وثقافة افتراضية متجاوزة للحدود الزمكانية وفي ذات الآن لبنات الصراع الطبقي كما رسمت ملامحه البارزة الإيديولوجيات الاشتراكية، وهنا بالضبط ينشأ مواطن الشبكة والمجال العام الرقمي حيث ينفلت الافتراضي ليختلط بالمتظاهرين، وتسكن الشعارات الواقعية صور البروفيلات الافتراضية.

وتكشف بعض معطيات احتجاج المعطلين حضور العناصر التي أشرنا إلى بعضها والمتجلية في سعيهم للاستفادة من مكاسب مجتمع المعرفة، وتوظيفها

⁴⁷Manuel Castells, *La société en réseaux*, Editions fayard, Paris, (1998/2001), Tome1- l'ère de l'information, Tome2- le pouvoir de l'identité, Tome3-fin de Millénaire.

لإنجاح مشروعهم الاحتجاجي وتوسيع المشاركة فيه وتحقيق مطلبهم، ويقدم التواصل بالوسائط الجديدة فضاء للتشاور والتنسيق بدون عوائق الزمان والمكان. وهذا ما عيناه شخصيا عبر صفحات الفيسبوك التي أصبحت مكانا للاحتجاج والنقاش حول قضية المعطلين وما يتعرضون له، وهو ما ساعد إلى حد كبير على كسب الدعم المحلي وحتى الدولي. حيث أصبحت الوسائط الاجتماعية احتجاج رقمي لهويات رقمية عابرة للحدود، مما ساهم في اتساع القاعدة الافتراضية بشكل يقطع مع الحدود فيما يخص طبيعة مناقشة القضايا العامة، فشبكة الفيسبوك وتويتر على سبيل المثال أضحوا مجالا لإيصال صوت الفاعل الاجتماعي، يؤدي إلى بروز نفس المطالب، ونفس استراتيجيات الضغط على الحكومات لتحسين الأوضاع الاجتماعية، وفي هذه الأساليب مجتمعة تجاوز لكثير من الأوجه والمظاهر الاحتجاجية السابقة. وحول الارتباط بقنوات الوساطة، فنجد أن نسبة 84 ■ منهم لها ارتباطات حزبية وجمعية ونقابية، مقابل 16 ■ منهم لا علاقة لهم بأي حزب أو نقابة أو جمعية، علما بأن هذه النسب لا تمس سوى المستجوبين ولا تمثل كل المعطلين. ويمكن تفسير ذلك بكون الانتماء السياسي للعاطل هو مورد آخر يضاف إلى الأشكال الاحتجاجية للحصول على العمل، أي أن العاطل يعمل على الاستثمار في علاقته بالحزب الذي ينتمي إليه، بدليل أن العاطل عندما يكون لديه انتماء سياسي تكون لديه علاقات مع بعض الأشخاص الفاعلين في الحزب وهو ما يساعده على التوظيف، لاسيما وأننا سبق وأشرنا من خلال المعطيات السابقة إلى أن المعطلين خلصوا إلى فكرة مفادها أن التوظيف لا يتم إلا عبر رساميل العلاقات خاصة أمام توصيات صندوق النقد الدولي التي قلصت إمكانيات الولوج إلى الوظيفة العمومية.

لكن رغم الانتماء السياسي للمبشرين فقد اجمعوا بنسبة 100 ■ عن مقاطعتهم لآليات العمل السياسي وأولها التصويت في الانتخابات، وهو ما يفسر نسبة المقاطعة التي كانت كبيرة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2011 وقبلها انتخابات 2007، إلى جانب استحقاقات 2016 .

ونستنتج من ذلك عدم الثقة السائدة بين المعطلين والمعنيين بتدبير الشأن المحلي والوطني، والسبب راجع إلى الوعود السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تكتسي طابعا موسميا وتوضع في البرامج الانتخابية للمتشحين، في حين تغيب على مستوى الفعل الاجتماعي اليومي. وهو ما يؤثر على نوع من القطيعة بين مختلف قنوات الوساطة (الأحزاب السياسية، المجالس البلدية، النقابات، الإعلام ، الخ) وأجهزة الدولة (الحكومة، البرلمان، الخ) وبين فئة المعطلين، الشيء الذي يعمل حسب ألان تورين على بلورة فكرة الصراع ضد الخصم كدافع أساسي في تنظيم المعطلين لأنفسهم في حركات احتجاجية. □□

⁴⁸تعتبر الحركات الاجتماعية من بين أهم المباحث التي اشتغل عليها تورين. ليحددها بكونها «فعل خاص يؤثر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات⁴⁸». وهذا الصراع هو من يمهّد لانبثاق الحركات الاجتماعية نظرا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم بين من يملك ومن لا يملك، وهو ما يتطلب قدرا معينا من التنظيم. وقد اعتبر تورين الحركات الاجتماعية هي الإمكانية الوحيدة لتحريك الوعي النضالي للفاعل الاجتماعي لمجابهة هيمنة السوق والدولة إذ تتطرح كرد فعل على إخفاقات النظام الديمقراطي في ضمان الحرية والمساواة والإخاء في المجتمع ما بعد الصناعي. كما وقد جعل الفاعل (الموضوع) في قلب هذه الحركات، وهو ما دفعه إلى اعتبار العمال فاعلين تاريخيين، وأصحاب الحركات الاجتماعية فاعلين جدد في إنتاج المجتمع وإعادة إنتاجه.

وقد طرح ألان تورين نموذجا نظريا سنة 1981 حول الحركات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة المثخنة بالضغوطات والتوترات النفسية والاجتماعية الممارسة على أفرادها، والتي تدفعهم نحو الانخراط في حركات اجتماعية تحقق مرادها ومبتغاها ومصحتها. ويلح ألان تورين على ثلاثة مبادئ أساسية في اشتغاله على الحركات الاجتماعية أولها مبدأ الهوية: و يقصد به ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية...) وبمقابلها أيضا يجب تحديد هوية الخصم.

وثانيها مبدأ التعارض: يفترض هذا المبدأ في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة واضحا وموضوعيا أما ثالثها فهو .مبدأ الكلية: والغاية منه تكوين وعي جمعي، إنها الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد من أجل النجاح في التأثير على الرأي العام والحصول على الحقوق والمطالب . فكل حركة اجتماعية تتميز بهويتها و معارضتها و كليتها. مؤشرة على الرغبة في إعادة كتابة التاريخ لصالح المستبعدين من صناعة القرار وصياغة التاريخ. وحسب ألان تورين فإن مفهوم الحركات الاجتماعية يبدو مرتبطا على نحو أكثر وضوحا بالديمقراطية وبالدفاع عن الحقوق الإنسانية الأساسية حين نقابله بمفهوم صراع الطبقات، فحسبه سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية تختص بدراسة هذه الحركات التي تنشأ من تعارض القوة الاجتماعية مع المجال الثقافي ويبرر ذلك بكون الحركة الاجتماعية هي صراع اجتماعي وفي نفس الوقت مشروع ثقافي، إنها تستهدف تحقيق القيم الثقافية وفي الوقت نفسه تهدف إلى الانتصار على خصم اجتماعي.

راجع : ألان تورين: **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث، دط، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 1998، ص. 313.

Alain Touraine, **La voix et Le Regard**, Seuil, Paris, 1978, P.48.

ألان تورين، **ما الديموقراطية**، ترجمة عابود كاسوحة، دط، منشورات دار الثقافة، دمشق، سوريا، 2000، ص 10.

ألان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم** ، ترجمة جورج سليمان، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2011، ص. 1.

القيادات وآليات التعبئة والتأطير

يجب التأكيد على أن الإشارة إلى وجود انتماءات سياسية ونقابية للمتظاهرين لا يعني بالضرورة وجود مؤطرين أو موجهين للاحتجاجات والمحتجين، فبالنظر إلى نتائج البحث نجد أن 90 ■ من المبحوثين ذكروا غياب موجهين لمظاهراتهم، مؤكدين على استقلالية حركاتهم عن أي تنظيم سياسي أو نقابي أو جمعي، في حين أكد 10 ■ فقط منهم على وجود تأطير ودعم لحركاتهم، ومن خلال سؤال طرحناه عليهم بخصوص هوية هذه المؤسسات تبين أن الأمر يتعلق بنقابات ينتمي إليها المعطلون الذين تم توظيفهم أو بأحزاب سياسية تنتمي إليها هذه النقابات التي توطر احتجاجات المعطلين. من خلال رصد تطور الحركة الاحتجاجية للمعطلين، والوقوف عند الظروف التي صاحبت ظهورها، نلاحظ، عموما، وجود معطيات تتكرر باستمرار، وإن اختلفت من حيث الشكل والصيغة، وأخرى جديدة تحيل على مؤشرات جديدة مرتبطة بالتحويلات التي يعرفها المجتمع. من هذا المنطلق يمكن فهم آليات تأطير الحركة المذكورة وسبل التعبئة لها. لقد جاءت حركة المعطلين، كما رأينا، في ظل التغير الذي عرفته بنية النظام السياسي المغربي أواسط التسعينيات، كنتيجة للتحويلات المرحلية التي أسفر

Jean Guy Vaillancourt, **mouvement ouvrière et nouveaux mouvements sociaux**: l'approche d'Alain Touraine note critique, cahiers de recherche sociologique, Montréal: département de sociologie, UQAM, n17, 1991, p. 217

Alain Touraine, **La conscience ouvrière**, seuil, paris, 1968

⁴⁸ Alain Touraine, **La parole et le sang**, Odile Jacob, paris, 1988

عنها المجري الدولي (انهيار المعسكر الاشتراكي مثلاً)، وبالتالي خلخلة قواعد المجال السياسي المغربي ، فضلاً عن انطلاق الشرارة الأولى لتنظيمات المجتمع المدني، والتي فرضت نفسها وجعلت النظام السياسي يقبل بها في دوائر النقاش العمومي، والسماح لها بالتظاهر السلمي بالفضاء العام. كل هذا أذن ببداية مرحلة جديدة.

إن الفرق بين الحركات الاحتجاجية التي سادت قبل التسعينيات والتي ظهرت بعدها هو فرق بين مرحلتين، المرحلة الأولى احتمت حركاتها بمؤسسات سياسية استمدت منها الشرعية كالمعارضة التي كان يعبر عنها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أو النقابات كالكونفدرالية الديمقراطية للشغل وباقي التنظيمات المساندة لها. ولعل أحداث يونيو 1981 أقوى دليل على الدور الهام الذي كانت تلعبه الحركات النقابية والمؤسسات الحزبية في توجيه الصراع السياسي بالمغرب وتأثيره.

أما المرحلة الثانية فمن دلالاتها أنها تؤثر على الابتعاد التام عن المؤسسات التقليدية وضيقها بمطالب الحركات، إن لم نقل عجزها عن إيجاد إجابات شافية لمطالبها، فصحيح أن من أسباب اندلاع حركة المعطلين يوجد الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ولكن الحركة ترجع كذلك إلى غياب تأطير مختلف قنوات الوساطة. إنهم بشكل لاشعوري، في حاجة إلى تأكيد وجودهم وإثارة الانتباه إليهم، ومن هذا المنطلق الاحتجاج بالنسبة إليهم، آلية تعبيرية للقول:

﴿ نحن هنا ﴾ مادام هذا الأخير هو ملجؤهم الوحيد للتذكير بضرورة

□□

التعامل مع كل أفراد المجتمع، وتلبية حاجيات جميع أعضائه.

⁴⁹ Rachik Abderrahmane, *Ville et pouvoirs au Maroc*, Op ;Cit . p .144.

باختصار، يمكن النظر إلى حركة المعطلين من زاوية التحولات التي طبعت العلاقات بين الدولة والمجتمع. حيث تدل هذه الحركة في عمقها على التعامل الجديد مع القضايا الاجتماعية، والمتمثل أساسا في تراجع المؤسسات التقليدية على القيام بوظيفتها السابقة كموجه ومؤطر للحركة الاجتماعية. إذ أصبحت العلاقة بين هذه الأخيرة وبين الحركات الاحتجاجية رهينة بمتغيرات المشهد السياسي، دون أن ينفي ذلك طبعاً العلاقة التاريخية التي جمعت الحركات الاحتجاجية للمعطلين والأحزاب اليسارية الراديكالية، وهو ارتباط استمر في شكله الموروث وفي أشكال متجددة تتكيف مع المتغيرات، لكن الذي لا يدخلنا فيه شك أن قوة الترابط هذه تظل في شموليتها محدودة ومقتصرة على أزمّة بعينها فمثلاً عندما تتواجد الأحزاب السياسية خارج التدبير الحكومي تخصص هامشاً مهماً من صفحات جرائدها للاحتجاجات، ولكن حينما تعنى بمسؤولية التدبير من داخل الحكومة وتصبح المسؤولة الأولى عن الاختلالات المولدة للاحتجاج ينتهي دعمها المادي والمعنوي للحركات الاحتجاجية، فتسحب شبيبته الحزبية ونقاباتها ومقراتها وكل الوسائل اللوجيستكية التي سبق ووضعتها رهن إشارة المحتجين في الزمن الأول أي عندما كانت خارج أسوار التدبير الحكومي. وبالتالي طبيعة الدعم الحزبي أو النقابي أو الجمعي للاحتجاجات عامة يكون رهيناً أساساً بتموقعات المشهد السياسي، وهو ما تأكد من خلال سؤال طرحناه حول مصدر الدعم المادي لأنشطة المعطلين، حيث ذكر 56 ■ من مجموع المبحوثين على أن الدعم المادي الذي يتحصلون عليه يعود بالأساس إلى مساهماتهم الخاصة، مقابل 44 ■ ممن صرحوا بتلقي المساعدة من المعطلين الذين تم توظيفهم.

بجانب ذلك، ذكرت نسبة 50 ■ من المستجوبين غياب الدعم الإعلامي لحركتهم، وقال 27 ■ من هؤلاء بوجود تعميم إعلامي، في حين صرح 23 ■ بوجود مساندة إعلامية لقضية المعطلين.

كما أشار أغلب المبحوثين الذين تمت مساءلتهم في إطار المقابلات، إلى وجود تجاهل إعلامي تجاه الحركة، لأسباب تعود أساسا لعدم الاهتمام بأزمة المعطلين أو التعميم المتعمد، وفي ظل هذا التعميم يتم اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي كهامش حر لنقل قضيتهم للرأي العام بحسبانهم.

تيولوجيا حركة المعطلين :

إن تحليل بيانات البحث الكمي والكيفي الذي أجريناه مع مجموعة من أعضاء حركة المعطلين الحاملين للشواهد العليا بمختلف المجموعات الوطنية الاربعة وتفسيرها أفضى إلى جملة من الحقائق والنتائج نحاول استعراضها على النحو التالي:

كشفت الدراسة وهي بصدد البحث في خصائص الحركة الاحتجاجية للمعطلين بالمغرب عن حقائق تظهرها كنتاج لمجموعة من العوامل، نذكر منها أساسا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن العناصر الدالة على ذلك ثلاث معطيات وهي:

المعطى الاجتماعي : ويتمثل في شعور المعطلين بالتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في قبول العاطل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية، حيث يتولد لدى المعطل شعور بأنه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطبعا لديه بأنه عالة على المجتمع، كما أنهم يعيشون نوعا من الاغتراب الذاتي الدائم بما يعنيه من عدم الثقة في النفس وفعاليتها واعتبارها غير مقبولة اجتماعيا النابع

أساسا من الشعور بالعجز أو الانفصال عما يرغب الفرد المعطل في أن يكون عليه، حيث يسير دون تحقيق ما يريد من أهداف، نتيجة لوضعية البطالة التي يعيشها، وبالتالي لا يستطيع أن يقرّر مصيره ويحقق استقلالته ويتحمل المسؤولية ويتخذ القرار بحكم أنه عاجز عن تلبية احتياجاته واحتياجات أسرته التي يشعر بأنه عبئ عليها عوض أن يكون مورد دخل لها، فهم يرغبون بحياة مثل الآخرين، لكن ليس لهم الدعامات المادية والرمزية لتحقيق ذلك و تغذوا مشاريعهم الشخصية |أمرا غير يقيني، وهذا ما يثير لديهم إحساس كبير بالهوة بين ما هو موجود وما يجب أن يوجد، ويولد لديهم إحساس دائم بالضيق والحنق الدائم، الشيء الذي يجعلهم يخوضون تجربة اليأس الاجتماعي، إذ كثيرا ما يتحدثون عن وضعيتهم بإحساس يشوبه الاحباط، فيرى جلهم أنهم ﴿ منسيون ﴾ من جانب الدولة، ومن جانب السياسيين الذين لا يتذكرونهم إلا في المواعيد الانتخابية حسب تعبيرهم، بل إن وضعهم يساهم في وصمهم واستبعادهم من أماكن الترفيه. كما وتوضح تجربة الاحباط والمعاناة من خلال صعوبة إدارة التناقضات بين الواقع المعيش والواقع المأمول عيشه. في هذا الصدد يعرف دوكلجاك المعاناة الاجتماعية بأنها: ﴿ نتاج التناقضات الاجتماعية التي تخترق الفرد في وضعية معينة، وهو ما ينشئ صراعا في اللحظة التي لا يستطيع فيها الفرد الخروج من وضعيته ﴾ □□ ، وهذا يعني أنه يواجه صراعا ناجما عن أسباب موضوعية وبنوية، يعبر المعطلون المستجوبون عن هذا الامر بقولهم " يناضلون في سبيل الوظيفة والتي هي حق مشروع دون يصلوا إلى شيء " ، وأوضحت

⁵⁰ Vincent de Gaulejac. « De la souffrance du mal etr ». dans: Florence Giust – Desprairies et Vincent de Gaulejac. Dirs .La Subjectivité à l'épreuve du social : Hommage a Jacqueline Barus- Michel . changement social (Paris : L'Harmattan 2009).p.192.

نتائج الدراسة وأكدت أن مثل هذا الموقف، يرسخ بدون أن يدري عقدة الدونية عند الفرد المعطل الذي لا يمكنه أن يمسك زمام احتياجاته إلا بمساعدة قادمة من خارج ذاته. وهو ما يدفع بالمعطل إلى البحث عن التغيير من مداخل الاحتجاج حيث تتداخل الاكراهات البنيوية مع الاكراه الذاتي لتفرز تمثلاث ووضعيات مبنية على الرغبة في العيش بكرامة. وما من شك أن تخلف مدبري الشأن العام عن توفير الحلول يزيد من تأزيم وضعهم، ويخلق آليات التذمر وعدم الاستقرار.

المعطى الاقتصادي : وفي سياق البحث عن العوامل المساهمة في بروز احتجاجات الفئة المعنية، أكدت الدراسة وجود العامل الاقتصادي والذي لا يقل أهمية عن سابقه، ويتمثل في شعور المعطلين بعدم الرضا تجاه البرامج والسياسات العامة التي يتم اعتمادها لحل مشكلتهم، وهو ما يؤثر على نوع من القطيعة بين أجهزة الدولة ومختلف قنوات الوساطة (الأحزاب السياسية، المجالس البلدية والقروية، النقابات، فعاليات المجتمع المدني، وسائل الإعلام والاتصال، الخ) وبين فئة المعطلين، مما يدل على جهل هذه الأجهزة والمؤسسات التام بمتطلبات وطموحات هذه الفئة، الشيء الذي يفسر لماذا تكتفي هذه الأخيرة بالنظر إليها كفئة عاجزة يجب حجبها عن الأنظار وتركها تعيش على أمل أن يحقق مطلبها يوما ما. وتزيد تفاعلات السلطة من تعميق هذه الصورة من خلال التضييق على احتجاجات المعطلين التي تعتبر معادية للتوجهات العامة للدولة، وتمييع نضالاتها عبر تقريب بعض قادة الاحتجاج و تدجينهم تارة، أو التعامل بمنطق التجاهل تارة، وأخرى بفتح باب التفاوض والاستجابة الشفهية للمطالب، كما يتجلى العامل الاقتصادي

لاحتجاجات المعطلين في عدم استحسانهم للمشاريع التي وضعت من أجل الحد من مشكل البطالة وأولها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. المعطى الثقافي : ولعل واحد من أكثر هذه الأخيرة تأثيرا ذلك الذي يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعية والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز الأشكال التواصلية للمعطلين وتبادلهم عن طريق الشبكات، وتوسيع المشاركة في فعلهم الاحتجاجي وتتميمه في سياق البحث عن صور من التفاعل الايجابي مع القضية، ومحاولة توجيهها وربطها بتطلعات وخيارات المحتجين في إنجازها، إذ أضحت مواقع التواصل الاجتماعية الفضاء الأول للتشاور والتنسيق حيث يتم طرح الأفكار وتعديلها ومن ثم تطويرها، وفقا للمقتضيات الاحتجاجية الواقعية المأمولة التي ما عادت في حاجة إلى تغطية الإعلام الرسمي.

ولتقديم تشخيص يتيح لنا مواصلة الاقتراب، من أبعاد الثقافي في حركة المعطلين، نقف في هذا الباب على الأدوات السلمية التي يتم الارتكان إليها في احتجاجات حركة المعطلين من قبيل اهتاف ورفع الشعارات، والتي تعكس النقلة النوعية التي حدثت في مجرى الثقافة الاحتجاجية بالمغرب. كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لاحظنا في الاضطرابات السابقة التي انفجرت في زمن الستينيات أو تلك التي فجرتها سياسة التقشف (التقويم الهيكلي) على التوالي أعوام 1981، 1984، 1990، حجم خسائرها المادية والبشرية والسياسية والاجتماعية والرمزية، إذ كانت تسود المواجهة المباشرة بين أجهزة الدولة وعموم المواطنين، لأجل ذلك لم يوفر أي طرف منهما أيًا من الوسائل والإمكانات المتاحة لديه، حيث لم تكن الدولة تترد في الاستعانة بخدمات أكثر أجهزتها الأمنية قمعا مخلفة بذلك آلاف الضحايا والمعتقلين،

وفي المقابل كان المواطن يرد على هذا العنف بواسطة التخريب والسرقة وإضرار النار في المنشآت الاقتصادية كالبنك والبريد واقتحام مراكز الشرطة وإحراق الفنادق والسيارات ومحطات البنزين والحافلات، وإن كان من الثابت أن عدم توازن القوى كان يسمح للسلطة بتحقيق الغلبة في تلك المواجهة غير المتكافئة مع المواطنين.

غير أنه مع بداية أواسط التسعينيات عرف الاحتجاج المغربي شكلا ومضمونا، مجموعة من التغيرات التي أفرزها التحول العام الذي عرفه المناخ الكلي للمجتمع (سياسيا - اجتماعيا - ثقافيا) بعيدا عن المواجهات الدموية، وهي نفس الخاصية التي تعبر بها حركة المعطلين على مطالبتها منذ تأسيسها في منتصف تسعينيات القرن الماضي وتظاهرها في المجال العام بصيغ مطلبية تقطع مع ممارسة العنف وبالأخص في شكله المادي الجسدي، مقابل الدولة التي لا تزال محافظة على تقليدها في تفريق المحتجين، ثم الإبداعية في الشكل والمضمون كالاكتصام بأسطح الوزارات أو نصب خيام بلاستيكية أمام البرلمان، وهو ما يعكس صورة حضارية منظمة كثيفة المعاني والدلالات. نروم من معطيات هذا التحليل تسجيل عناصر محددة في معرض تناولنا للإشكالات التي انطلقنا منها: أولها: أن هذه الفئة المتدمرة التي يخرج من جوفها الاحتجاج لا توجد كمعطى أساسي في حسابات المسؤولين الرسميين عن تدبير الشأن العام التي يتبنى خطابها طروحات بديلة للسياسات المتبعة، فضلا على أنها تعيش نوعا من الاغتراب الدائم النابع من الشعور بالعجز وفقدان الإحساس بالوجود المنتج.

انطلاقا من هذا الشعور، يترسخ لدى المعطلين، وخاصة المنتمون منهم للشرائح الاجتماعية الدنيا، أنهم جماعة من الضحايا ويتصرفون على هذا

الأساس فيتأرجح سلوكهم بين الحقد على الفاعلين السياسيين، وبين الصمت (اقتناعا بعدم جدوائية الاحتجاج، وهو ما يفسر ضعف الاستجابة لاحتجاجات المعطلين)، ثم بين التملق لهؤلاء الفاعلين (استثمار العلاقات الحزبية للحصول على عمل).

وبما أن أساس المشروعات يرتهن بمنسوب القدرة على حل المشاكل المادية كالشغل في دراستنا هذه، فإن الخيبة تكبر عندما يتبين أن الدولة بمختلف أجهزتها الإيديولوجية والاقتصادية وآليات الوساطة المرتبطة بها، لا تؤدي الدور الذي يناط بها في تحريك عجلة التنمية المحلية، وهذا ما دفع بالمبحوثين إلى التكتل في حركات تدعم حقهم الذي عجزت مختلف المؤسسات الرسمية عن الدفاع عنه. وثانيهما يتمثل في الاحتجاج على عدم القدرة على تدبير شؤون المجتمع الملحة وعلى رأسها التشغيل، وأن البنيات والمؤسسات القائمة تقود برامج منفصلة تماما عن تطلعات الشباب المعطل، فالاحتجاج في وجه من أوجهه عنوان لفشل الدولة والأجهزة المرتبطة بها في تدبير ملفاتها. أما ثالثها: فهي كفاءات تبلور الاحتجاج في عالم متعولم يعزز أشكال التواصل والتبادل والانتقال بالأفكار والقضايا عبر الحدود إلى مدى أوسع وأكثر شمولية بشكل يوقف مظاهر وأشكال احتكار صناعة الرسالة الإعلامية ويحفز المتلقين إلى الفعل، إضافة إلى الإبداعية في الشكل الاحتجاجي وسلمية الوسائل التعبيرية للجهر بالرفض وبال حاجيات غير المشبعة، وإبداء الرأي في طرق وسبل معالجتها وفق طابع مدني يطالب بتحقيق المطلب على الطريقة الغاندية.⁵¹ وهو ما يدفعنا إلى القول بأن احتجاجات المعطلين خطت

⁵¹نسبة إلى موهانداس كرمشاند غانديكان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائدا "للساتيا غراها"، ومعناها مقاومة الاستبداد من خلال

لنفسها مشهدا احتجاجيا ذو نمطية ثقافية تؤسس لذاتها ثقافة خاصة جديدة لا تراكمية تنامت وتطورت على مستوى الشكل والمضمون على غرار كل الحركات الاحتجاجية التي اتجهت إلى المجال العام وحولته إلى مجال مفتوح للنقاش، وهي ثقافة تتميز في المجلد بالملاحم التالية:

(1) ثقافة احتجاجية فيها مزج بين الافتراضي و الواقع المادي، ضمن سياق كوني عولمي.

(2) ثقافة تنظيمية خارج النسق الإيديولوجي المغلق (القنوات التنظيمية الكلاسيكية، و تغطية الإعلامية الورقية (الجرائد). وإن كان لمنظمتها انتماءات سياسية ونقابية وجمعية.

(3) ثقافة احتجاجية تعكس رغبة الانتماء إلى الفضاء الحر المشترك للإنسانية، يغدو فيه المواطن المغربي مواطنا كونيا تنكشف أمامه سبل الكرامة والمساواة⁵².

إن الغاية من استعراض هذه العينات التمثيلية الدالة، أن تؤكد صحة الفرضيات التي افتتحنا بها هذه الدراسة، ومفادها أن لاحتجاجات المعطلين عوامل مسؤولة عن بروزها، والتي تحيل على وجود عدد من الاختلالات البنيوية والوظيفية التي تهم اشتغال عدد من الفاعلين، لأن وجودها يحيل على أن النخبة بمستوياتها (الأغلبية والمعارضة) لا تقوم بدورها لتحريك

العصيان المدني الشامل، التي تأسست بقوة عقب أهمسا أو اللاعنف الكامل، والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم.

⁵² راجع المثقفون والانتفاضات العربية، وجهات نظر مغربية، من إعداد وتقديم: أنور المرتجي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، 2014، الورقة الخاصة بأحمد شرارك، ص. 114.

الاقتصاد المحلي وتدير أولويات المجتمع، والتي كان من الممكن أن تلعب، بحكم تعدد قنواتها وأجهزتها دورا أساسيا في توجيه وتيرة الحركية الاجتماعية وتوسيع نطاقها وتأطير سلوك الأفراد عبر خلق مسار تنظيمية يعبرون من خلالها عن مطالبهم وحاجياتهم وتضمن لهم المساندة. ولكن هذه المؤسسات أصبحت في غالبيتها، وفي كثير من الأحيان عبارة عن مجالات لتراكم الإخفاقات والعجز في مختلف الميادين.

الاحتجاج في ظل غياب دولة اجتماعية :

إن دراسة موضوع العوامل المساهمة في بروز احتجاجات المعطلين من خلال فرضية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد تحقق، كان الهدف منها هو قياس درجة ارتباط هذه الظاهرة بتلك العوامل، وذلك على اعتبار أن هذه الأخيرة تشكل نقطة اتصال بين ما هو فردي وما هو اجتماعي.

لقد تبين، كيف أن الشعور بالعجز وغياب دولة اجتماعية *état social* تمس سياساتها وبرامجها مصالح المعطلين بشكل جماعي، يخرجهم إلى الساحات العمومية للتظاهر والاحتجاج. كما أن استثناء الفساد الإداري والاجتماعي وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، وغياب ضوابط أخلاقية وزجرية في ممارسات التوظيف، فضلا عن استثمار آليات تقليدية كالزبونية والمحسوبية وما يؤثر على الشخصية عوض المؤسساتية والتعاقد الموضوعي أدى إلى تأزيم الوضع وتجزير العوامل الموجبة للاحتجاج.

إذ لا يمكن فهم إحباطات فئة المعطلين من " وعود حل ملفهم " إلا بربطها بتآكل أيديولوجية دولة الرعاية الاجتماعية، التي لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية بعد أن بنت أيديولوجيتها على توفير "حياة الرقي الاجتماعي"، في هذا السياق تشير الباحثة الفرنسية سيلفيا شيفولو في كتابها

"المجتمعات العربية في حركة : ثلاث سنوات من التغيير " ، إلى أن جل المجتمعات العربية أخذت نصيبها من فك التزام الدولة والدعم المتزايد للقطاع الخاص ، وكان من النتائج تراجع تدخل الدولة ، وعلاوة على ذلك تأكل الانظمة العمومية الموجودة بصورة خاصة في ظل سياق يتزايد فيه عدم المساواة ، حيث يمكن للطبقات المرفهة الاعتماد على قطاع خاص بصدد التمدد، في حين أن الفئات الهشة تبقى تابعة لقطاع عمومي في حالة سيئة الذي يؤشر على ولادة مجتمع يسير بسرعتين. □□

كما وكشفت الدراسة على أن التيه وغياب بوصلة المستقبل اللذين يحس بهما المعطلون يفسران احتجاجات هذه الفئة التي تأتي في شكل تعبير عن فقدان الأمل والاستيلاء ، وهذا ما يعني أن المشكل لا يحل بل يزداد حدة وتفاقما في ظل التحولات التي يعرفها وسط التشغيل والتي تتجلى - أساسا - في مستوى تراجع العمل القار، إزاء عمل يتميز بعدم الثبات والمرونة ، على هذا الأساس ، وكما يشير كلود ديبار ، نكون إزاء وضع يشي بتعويض للعمل المعياري بالعمل غير المعياري ، " فالنمو الاقتصادي تحت شروط السوق العالمية يجعل من تصور التشغيل التقليدي الكامل ، أي مناصب العمل المستمرة مدى الحياة مع مايتبعها من ترقية وما إلى ذلك ، تصورا قديما " □□ ، وبالتالي السير في اتجاه تقليص ضمانات أنظمة الحماية الاجتماعية وسيادة وضع من عدم الثبات إزاء العمل ومنه القضاء على الهوية المهنية وبالتالي الاتجاه حسب كاستل نحو نوع من " المعطوية

⁵³ Sylvia Chiffolleau .Société arabes en mouvement:Trois décennies de changements . la bibliothèque de L'Iremmo.5(Paris:L'Harmattan.2017).p.16.

⁵⁴ Dubar Claude , « De l'école a l'emploi : Les Parcours précaires » .dans : Serge Paugam.dit .L'Exclusion .l'état des savoirs .les textes a l'appui (Paris : La Découverte .1996).p.184.

الاجتماعية وفك الارتباط الاجتماعي^{□□}، مما يؤكد فعلا مأزقية الوضع ومآلاته المستقبلية المفتوحة على مزيد من الصراعات و التنافسات في ظل سياق يعرف بتراجع الدولة المستمر على القيام بوظيفتها السابقة كراع للاقتصاد الوطني . الشيء الذي سيغذي الاشكال الجديدة للاقصاء والتهميش في الفضاء الحضري وسيجعل منها مجالات لتصريف القلق بامتياز.

وعلى درب هذه العوامل يحضر عامل آخر وهو تلاشي أو ضعف قنوات الوساطة بين الدولة وفئة المعطلين، والتي لا تقوم بدورها، إذ إزاء هذا الوضع كان من المفروض أن تقوم هذه القنوات المتمثلة أساسا في الأحزاب السياسية والتقابات والجمعيات ثم الإعلام ...، بالدور الذي يناط بها كأن تخلق مثلا مساربا تنظيمية لهذه الشريحة تعبر فيها وعبرها عن احتياجاتها وتجذب فيها نوعا من المؤازرة والتفهم، ولكن هذه الآليات في غالبية الأحيان ظلت - خطابا وممارسة - متصادمة مع الغاية التي جاءت من أجلها ومع مضمونها الاجتماعي والسياسي الأصلي، وهو ما نال حتى من صدقية مشروعها أمام جمهورها الداخلي قبل جمهورها الاجتماعي (المعطلين)، والمثال الصارخ لهذا التلاشي ينكشف من خلال دراستنا هذه عبر النسب الكبيرة للعزوف بل الإضراب عن المشاركة في الانتخابات ومقاطعتها بالمرة. لهذا الموقف ترجمة مادية هي غربة قنوات الوساطة بمختلف أجهزتها عن فئة متدمرة لا أواصر تجمعها بها.

هذا واحد من أوجه الأزمة التي تستبد بقنوات الوساطة المغربية، وعنوانه الصريح: فقدانها تمثيليتها الأصلية للكتلة الشعبية ومعه استبعادها لقوى

⁵⁵ Robert Castel, «Les pièges de l'exclusion », Lien social et politiques , no 34 (Automne 1995) ,p, 118.

سياسية واجتماعية أخرى، والنتيجة تحول توجهاتها العامة إلى سياسات تجريبية. وحين نستعرض الشواهد المختلفة على ذلك التراجع السياسي ونظيره الاجتماعي يستوقفنا مظهر له وهو: تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، الشيء الذي يفسر إلى حد ما،

ما ذهب إليه المبحوثون في إعلان استقلالية حركتهم عن كل الإطارات والتنظيمات السياسية والنقابية والجمعية، ونفي علاقة " التأطير " مع أي مشروع إيديولوجي معين، والحاصل أن ذلك يقود موضوعيا إلى الإخفاق من دون الوصول إلى الهدف المنشود، ولعل هذا الوضع في جملة ما يفسر إعاقاة الانتقال إلى مستوى حركة اجتماعية منظمة، قادرة على ضبط اتساقها وفق امتداد زمني معقول سمته التنظيم ووضوح الرؤية والأهداف.

إن أي حركة احتجاجية في حاجة ماسة إلى إطار فكري، فالحاجة إلى السياسي والنقابي والجمعي ضرورية، لأن استمرار القطيعة بين حركة المعطلين وهذه التنظيمات التي أنيط بها التغيير تاريخيا، وانغلاق كل تيار على منظومته يؤدي في آخر المطاف إلى إفقاد كل منهما الموارد الكافية لتغذية مشروعه بأفكار جديدة، وبالتالي ينتهي بهما الأمر إلى حالة من الجفاف الفكري الذي يعبر عن نفسه عبر تآكل القدرة على التجديد النظري، وهو ما يؤدي في نهاية الامر إلى فقدان كل منهما مصادر خصوبة مشروعه.

وإذا نظرنا إلى سوسيولوجيا الفاعلين الذين يقودون هذه الاحتجاجات، فإن من الملاحظ أنها تقام بقيادات شبابية تمكنت من خلال استعمالها لوسائل التواصل الاجتماعي وولوجها إلى مجتمع المعرفة من إثراء وعيها الاحتجاجي حول كيفية القيام بالتظاهر عبر نشر الصور الاحتجاجية وعرض الفيديوهات المباشرة التي تحفز المتلقين وتستقطبهم للفعل والممارسة الاحتجاجية، مثلما

نبهتهم إلى مقدار ما يكتزنونه من طاقة اجتماعية قادرة على الإسهام في صنع القرار إن هم أحسنوا تصريفها، ومقدار ما يستطيعونه في مضمار صنع مصيرهم الديمقراطي، ولا يجب هنا أن ننظر إلى هذه المسألة ببساطة، أو نقلل من شأنها، فلم يعد الاحتجاج اليوم في حاجة إلى مطبعة ومنشورات، بل أصبح يشتغل بالحواسيب والهواتف الذكية.

إن متغيرا كهذا لا يفسر إلا بتطور عميق الشكل والمضمون في أداء الفعل الاحتجاجي بالمغرب، كما أنه يحيل من جهة أخرى على تحولات عميقة يعيشها المغرب على مستوى وعي الفاعلين الاجتماعيين، ملامح يبدو من خلالها أن مستقبل الاحتجاج في المغرب سينتهي إلى تغيير في البنية والوظيفة. فالملاحظ بقوة في سياق المنجز التحليلي الذي قمنا به في هذه الدراسة، أن موضوع ثقافة الاحتجاج المغربية يمكن مقارنته من زاويتين، تشير الزاوية الأولى إلى سياقات ما حصل، والتي تكشف تمكن المعطلين من الخطوات النضالية، وطرق الاحتجاج السلمية، وآليات تدبير الزمن الاحتجاجي. أما الزاوية الثانية فتحيل على التحديات الجديدة لهذه الثقافة الاحتجاجية، والتي تنحو إلى بناء نقط ارتكاز اللاعودة في الممارسة إلى صيغ الماضي الاحتجاجي. وهو ما يطرح أهمية الإسناد الثقافي للحركات الاحتجاجية، ولابد من التوضيح هنا، أن الاحتجاجات الحاصلة خلال السنوات الماضية عامة وبخاصة حركة المعطلين لم تنتج بعد ما يوازيها على مستوى الأفكار. وهذا ما تحدث عنه عبد العزيز بوسهلي الباحث في الفلسفة المعاصرة في سياق تحليله للحراك الذي قاده حركة 20 فبراير.

إن السمة التي حاولنا بواسطتها توصيف بعض جوانب العلاقة التي رسمناها في أطوار هذه الدراسة بين ظاهرة الاحتجاج والعوامل الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية للفرد المعطل، تعد نموذجا لأنماط التحول الجارية في المجتمع والثقافة و الذهنيات، والتي نعتقد أنها لعبت دورا كبيرا في صناعة وتركيب جوانب مطلوبة، مما يحصل في احتجاجات المعطلين.

تبقى هذه ملاحظات أولية حول أهم أشكال وخصائص ومطالب الحركات الاحتجاجية للمعطلين بالمغرب في ظل سياق محلي وإقليمي في محك التحول، أتاح إمكانية تفرد الأجيال الاحتجاجية بملامح وتعبيرات تخص كل واحد منها على حدة، في ظل استمرار أزمة اجتماعية منفتحة على كل الاحتمالات في الآن واللاحق. والخطأ يكمن في الاستهانة بأهمية هذه الحركات الاحتجاجية باعتبارها سحب غائمة عابرة، لأن وجودها دليل على أن النخبة بشقيها (الأغلبية والمعارضة) غير ذات أهلية للتصرف في الشأن العام وفق مقتضى العمل بما ياتمنها الناس عليه من حقوق ومصالح.

من هذا المنطلق، إذن، تظهر الحركة الاحتجاجية للمعطلين، كتعبير عن التجاني الحاد بين هذه الحركة التي تحتاج إلى إشباع مادي حقيقي لا إلى مجرد تنفيس لاحتقان نفسي وبين سائر قنوات الوساطة التي تستمر في ترديد شعاراتها الإيديولوجية حول التغيير الشامل والأوراش الكبرى من جهة، وأجهزة الدولة من جهة أخرى.

إن هذا التجاني وغياب بنيات التفاوض بين الدولة والمجتمع، هي التي تحدث عنها الباحث عزيز خمليش فيما يخص حركتي مارس 1965 ويونيو 1981، وعبر عنها " بالفراغات السياسية " التي ساهمت الاحتجاجات في تعريضها وإثارة حول دينامية عدد من البدائل التأطيرية والتنظيمية لها كالحركة الماركسية اللينينية المغربية التي تبلورت بعد أحداث 1965، والحركة الإسلامية التي أخذت في الظهور إبان وبعد اضطرابات يناير 1984 من

جهة، أو تعزيز حركة الاحتجاج من خلال خلق آليات جديدة للفعل داخل المجتمع، تماما كما هو الحال بالنسبة لميلاد الجمعية الوطنية للمعطلين حاملي الشهادات، بعد أحداث 1990. والمثال الأكثر تعبيرا عن هذه الفراغات هو الطريقة التي تجابه بها الاحتجاجات عموما و حركة المعطلين خاصة، إذ لازالت الدولة، رغم التمكين لنزر قليل من التهوية الحاصلة في مجال الحريات وحقوق الإنسان التي يقدمها الخطاب السياسي العالمي، تظهر في تجليات متضاربة: فهي ضعيفة في الجانب الخدماتي، ومحدودة العطاء في ميادين الصحة، التعليم، التشغيل، الخ...، ولكنها أكثر سخاء في استعمال العنف الذي ترمي من ورائه لنزع شوكة المد الاحتجاجي ضد الضغوطات الاجتماعية، الشيء الذي لا ينفي فرضية عبد الرحمان رشيق □□ في استمرارية التعايش بين البنى السياسية التقليدية جنبا إلى جنب مع البنى السياسية الحديثة، تم التعايش بينهما دون أن تهدده لحظات الصدام الذي جرى في أكثر من مناسبة. ويترتب عن ذلك، توجه سياسي يجمع بين منطق حديث تفرضه - موضوعيا على سبيل المثال - الثورة المعلوماتية، حركة التمدن الواسعة، تعاظم قاعدة المتعلمين في المجتمع، فضلا عن اندماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي...، وبين منطق تقليدي تتماهى فيه القيادة والإمامة، ولا بد لهذا البناء التأسيسي للنظام السياسي في المغرب من مؤسسات خاصة به وقيم سياسية تلائم منطقته يعمل من خلالها على تأكيد حضوره ويعيد إنتاج نفسه عبرها، ممارسا بذلك ممانعة حيوية لعزل فضاء السياسة والسلطة من إمكانات تبني الحداثة، ومواصلة حشد سبل

⁵⁶ أنظر المدخل النظري للدراسة، عبد الرحمان رشيق، إستراتيجية الشارع في مدن المغرب من الدولة ضد المجتمع، إلى المجتمع ضد الدولة، ص21..

التأقلم مع متغيرات الداخل وتحولات المشهد العالمي، وهكذا تكرر سبحة الازدواجية. الأمر الذي لا يمنع من أن يظل المشهد المغربي فضاء لحصول ممكنات متناقضة، وهو ما يفسر حضور الدولة الناعمة والدولة القمعية في ذات الحقل، و يسمح بالقول بأزمة مشروعية الدولة. ومع استمرار الشد والجذب بين الآليتين، فإنهما يهتديان دوما إلى تنظيم التوازن بينهما، حيث تستمر قوى التقليد في الاقتراب من مطالب قوى التحديث، وبالمقابل هذه الأخيرة لا تتجاهل الجذور التاريخية العميقة للمؤسسات التقليدية. الأمر الذي ينتج عنه العمل بقاعدة التنازل المتبادل، وآليات التعاطي مع الاحتجاج دليل حي عن هذه العقيدة السياسية، ولعل كثيرا مما أشرنا إليه يتيح لنا التأكيد على الازدواجية التي ينطوي عليها النسق المغربي والتي لم ينقطع حبلها. وهو ما يطرح إشكالية الثابت والمتغير ويعيدها إلى واجهة التدقيق. وهذا التضارب هو ما تحدث عنه الباحث عبد الإله بلقزيز في تناوله للمجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب).

وفي طي هذه الثنائية، يلوح الاحتجاج كرهان اجتماعي جديد يتوق لإعمال التغيير وإعادة كتابة تاريخ الأنساق، ويعبر عن أداء الفاعلين الاجتماعيين الذين تحرروا من التمثلات الغيبية، التي كانت تواجه القمع والتهميش بالصبر والقدرية، إلى التعبير في الشارع العمومي والمطالبة بالحق في إعادة توزيع منافع الحقل. ونحن نعتقد أن هذا السلوك يعتبر من الممهدات التي تعبد الطريق المؤدي إلى باب تحرير الأذهان.

هذه جملة من العوامل الذاتية والموضوعية التي نعتقد أنها مسؤولة عن بروز احتجاجات المعطلين والتي يعكس وجودها ما ألت إليه الأوضاع من انسداد للأفاق، أوضاع تحتاج اليوم إلى تصحيح جذري وإلى إعادة نظر شاملة،

تستعيد من خلالها القنوات السياسية والاقتصادية والخدماتية وطرائق الحياة المدنية جوهرها الأصلي. حقا، ليست الأجوبة عن إشكالات البطالة مستحيلة أو عصية، بل هي ممكنة، لكنها بكل تأكيد قد تكون غير مجدية إذا لم تسبقها مراجعة نقدية جريئة تعيد النظر في كل شيء: في برامج العمل، وفي هياكل العمل السياسي ومؤسساته كافة بضرورة ملحة غير قابلة للإبطاء أو التأجيل.

إن ما عيناه رغم أهميته لا يسمح بتركيب موقف، بقدر ما يتيح فرصة صوغ أسئلة. فالأكيد أن مثل هذا الموضوع مازال في حاجة إلى مزيد من البحث والتقصي، والأسئلة التي نعينها هي مشاريع سوسيولوجية تكون محل دراسات وبحوث جديدة تساهم في الكشف عن حقائق أخرى وتبرز انعكاساتها وأثارها على المجتمع وتنميته .

الببليوغرافيا

لائحة المراجع والمصادر بالعربية:

- أفاية محمد نور الدين، التفاؤل المعلق: التسلطية والتباسات الديمقراطية في الخطاب العربي الراهن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: بحوث ودراسات، رقم 52، الطبعة الأولى، 2011.
- البيطار نديم، المثقفون والثورة: الانتليجنسيا كظاهرة تاريخية، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
- الحسن إحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1982.
- الزاهي نور الدين، الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2011.
- العروي عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1983.
- العطري عبد الرحيم، سوسيولوجيا الشباب المغربي: جدل الإدماج والتهميش، طوب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، 2004.
- بلقزيز عبد الإله، العنف و الديمقراطية، منشورات الزمن، الرباط، الطبعة الأولى، 2000.
- بلقزيز عبد الإله، السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2007.
- بورديو بيير، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة: إبراهيم فتحي، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1995.
- بورديو بيير، الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986.

- بوعزيز مصطفى، هنا وهناك: جدلية الالتزام والموضوعية، منشورات منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، مطبوعات القدس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1997.
- توفيق إبراهيم حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (17)، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
- تيلي تشارلز، الحركات الاجتماعية (1768-2004)، ترجمة وتقديم: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- حجابي مصطفى، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة، 2011.
- خمليش عزيز، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005.
- شراك أحمد، سوسيولوجيا التراكم الثقافي، منشورات المركز الوطني للإبداع المسرحي والسينمائي، فاس، الطبعة الأولى، 2004.

Bibliographie

- Abouhani Abdelghani; « Urbanisation; habitat spontané et mouvements sociaux au Maroc»; in Abouhani (A); «L'Etat et les quartiers au Maroc: de la marginalisation à l'émeute. Habitat spontané et mouvements sociaux »; Série des livres du CODESRIA; Dakar; 1995.
- Adam André; «La médina dans la ville d'aujourd'hui au Maroc »; in « Système urbain et développement au Maghreb »; Horizon maghrébin; Cérès productions 1980.
- Badie Bertrand; Gerstlé Jacques; Sociologie politique ; Lexique ; PUF ; paris ; 1979.
- Benhaddou Ali; Maroc: les élites du royaume .Essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc; L'Harmattan; 1997.
- Bennani -Chraïbi Mounia; Soumis et rebelles, les jeunes au Maroc; Editions Le Fennec, 1995.

-Bercé Yves – Marie; Révoltes et révolutions dans L'Europe moderne (XVIème – XVIIème siècles) ; PUF. 1980.

-Boukra Rida ; Espaces urbains, culture et violence. Urbanisation de la ville et émergence de la violence; Cahiers de Tunisie; n 137-138; Université de Tunis; 1986.

-Bourdieu Pierre; Questions de sociologie; éditions Minuit; paris; 1980.

-Bourdieu Pierre; Introduction à la socioanalyse; in: actes de la recherche en sciences sociales ; n° 90. Décembre. 1991.

-Bourdieu Pierre ; néolibéralisme; le monde diplomatique; décembre; 1998.

-Bourdieu Pierre; l'essence du néolibéralisme; le monde diplomatique; mars; 1998.

-Bourdieu Pierre; pour un savoir engagé; le monde diplomatique; février; 2002.

-Camau Michel; Constitutionnalisme et médiation politique ; AAN ; 1977; Editions CNRS. 1979.

-Castells Manuel; La question urbaine; Maspero; paris; 1972.

-Castells Manuel; Luttés urbaines; Maspero; 1975.

-Claisse Alain; Les systèmes de légitimité à l'épreuve; le cas des pays du Maghreb; in Claisse (Alain); Classe (Alain); Conac (Gérard); Le grand Maghreb; Economica ; 1988.

-Clément Jean – François ; Introduction à une étude géographique de la répression judiciaire des révoltes urbaines de janvier 1984 au Maroc ; Nancy, 1984, 38 p; ronéo (10 octobre 1985)

-Neveu Erik; sociologie des mouvements sociaux; Ed la découverte; repères, 207, 3ème Edition, paris, 2002.

-Rachik Abderrahmane; Ville et pouvoirs au Maroc; Editions Afrique Orient: Casablanca, 1995.

- Touraine Alain, La conscience ouvrière, paris. Seuil, 1968.
- Touraine Alain, La voix et le regard, Edition serial, paris, 1978.
- Touraine Alain, production de la société, paris. Seuil, 1973.
- Touraine Alain, parole et le sang, paris, Odile Jacob, 1988.
- Touraine Alain, La conscience ouvrière, paris. Seuil, 1968
- Touraine Alain, pour la sociologie, édition. Seuil, paris, 1974.
- Touraine Alain, sociologie de l'action, paris, seuil, 1965.□